

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٧

الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد دان بينغ (غابون)

منظمة قوية وعاملة وذات مصداقية إيمانه بمثل السلام والتنمية
والوئام بين الشعوب.

وعلينا أن نواصل الآن بعث الروح في هذه المثل
لكي يتسنى للأجيال الحالية والمقبلة أن يكون لها عالم يعمه
السلم والأمن، عالم من دون كراهية عيشة ولا عنف مجاني.
وينبغي أن تدفعنا هذه الرؤية إلى إعادة تعزيز قيم تعددية
الأطراف والشمولية، وهو ما تمثل منظمنا صورة مصغرة
عنهما. بعبارة أخرى، يحتاج العالم حاليا أكثر من أي وقت
مضى إلى أمم متحدة قوية وذات شرعية معززة.

ومن ثم، نرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة
إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالتهديدات
والتحديات والتغيير الذي سيقدم استنتاجاته في كانون
الأول/ديسمبر المقبل. وفي هذا الصدد، نذكر بالموقف
الأفريقي من إصلاح مجلس الأمن الذي يدعوه، في جملة أمور،
إلى تخصيص مقعدين دائمين على الأقل لأفريقيا ومقعدين غير
دائمين آخرين إضافيين. وستختار أفريقيا من يشغل هذين
المقعدين وفق عملية لم يتم تحديدها بعد.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

خطاب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى
كلمة رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية
السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة،
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله
واد، رئيس جمهورية السنغال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية
العامة.

الرئيس واد (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أن
يهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرؤس الدورة
التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأؤكد دعمنا التام لكم
أثناء قيامكم بعملكم النبيل. كما أود أن أوجه التهاني إلى
كل أعضاء المكتب وأعرب عن تشجيعي لهم.

وأود كذلك أن أنوه بالتزام الأمين العام كوفي عنان
الذي تعكس جهوده الدؤوبة من أجل جعل الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدولتين. وستتيح هذه المبادرة التي حظيت سلفا بدعم حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي فرصة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعلي لخارطة الطريق.

في الواقع، كرمت الرابطة الدولية لحقوق الإنسان بتقليدي يوم أمس جائزة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤، من خلال رئيس دولة السنغال، الشعب السنغالي برمته، وهو شعب متشبث بالحرية وباحترام الكرامة الإنسانية. وستواصل حكومتي العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحكم القانون والحكم الرشيد في القطاعين العام والخاص. وبجديتي عن حقوق الإنسان، أفكر بطبيعة الحال في الحقوق الأساسية للنساء والأطفال والمعاقين والعجزة وجميع الضعفاء. إن هذا الالتزام العميق للبشرية كان الحافز وراء قرارتي تقديم مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية السنغالية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في السنغال.

وبعد ما يقارب ٦٠ سنة من تأسيس منظمتهما، ما زال عالمنا المهش لل غاية يشهد أخطارا طال عهدها من قبيل الانتشار النووي وظهور أخطار جديدة مثل الإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. ولا بد لي أن أذكر الأعضاء هنا بالحاجة إلى بذل جهد أكبر، تحت قيادة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، لتعزيز الآليات الموجودة بالفعل من أجل التعاون والمساعدة التقنية بإمداد الدول التي ترغب في ذلك بالموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لمكافحة الإرهاب. ولا بد أن تقتزن هذه المبادرة، طبعاً، بالانضمام المتزايد للدول إلى المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بهذا المجال الرئيسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمد الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه الماضي بروتوكولا أضيف إلى اتفاقية الجزائر المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب المبرمة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية اقترحت

وعندما أمتدح الشمولية، أشعر أنه من غير المنصف أن تبقى جمهورية الصين في تاوان بسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة وبنظامها الديمقراطي الكبير وبحيويها الاقتصادية المثيرة للإعجاب خارج عمل الأمم المتحدة التي يقدس ميثاقها بحق المبدأين الأساسيين ألا وهما العدالة والشمولية.

والامتناع عن تطبيق العدالة يضر بالشعب الفلسطيني الباسل الذي تم حرمانه تحت السلطة الشرعية للرئيس ياسر عرفات من حقه الأساسي في السيادة والوجود. والموقف الذي ينم عن التحدي وتتخذ سلطة الاحتلال أمام المجتمع الدولي، وهو ما أوضحه مؤخرًا رفض السلطات الإسرائيلية الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية الذي يطلب إلى إسرائيل أن توقف فوراً بناء جدار الفصل بشكل غير قانوني في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يعرض للخطر أسس الشرعية الدولية. وأناشد رسمياً المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء المجموعة الرباعية، أن يواصلوا مساعيهم من أجل استئناف الحوار على الفور كي نتمكن من التوصل إلى حل منصف وعادل ودائم لهذا الخلاف. ولا حاجة إلى التذكير بأن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي محكوم عليهما تاريخياً وجغرافياً بأن يعيشا معاً.

ومن جهتنا، ستواصل السنغال التي ترأس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى جانب شعبها، العمل بلا كلل على دعم الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت وطأة هذه الأزمة التي طال أمدها كثيراً. ومساهمة منا في البحث عن السلام، اقترحت أن نعقد اجتماعاً خاصاً، خارج عملنا المؤلف، بشأن الوضع في فلسطين يرمي إلى تعزيز العمل الذي أطلقته المجموعة الرباعية وفي إطار خارطة الطريق، وذلك من أجل التوصل عام ٢٠٠٥ إلى تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة تكون لديها مقومات البقاء وتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً مضمونة لكلاً

المجتمع الدولي في روما في آذار/مارس الماضي. وبالرغم من نداء آخر وجهه المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، فقد تأخر وصول المساعدات ويجري توزيعها الآن لكن بسبل ليست فعالة جدا.

ومهما يكن، فإن السنغال بدأت العمل في هذه القضية ونحن نحقق اليوم نجاحات في احتواء هذا الخطر. فنحن نحاول مع البلدان المجاورة، البلدان المتاخمة للساحل، إطلاق حملة مكثفة للقضاء النهائي على هذا الجراد. وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح كبير انخراط البلدان الأفريقية، ومن بينها الجزائر والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية الليبية ومصر، في هذه القضية. واليوم، يبقى شعبنا قلقا من إمكانية هجرة هذا الجراد، محمولا بالرياح، إلى مناطق أخرى من الإقليم، وخاصة إلى المغرب العربي. كما يسرنا أن نعلن أننا تلقينا دعما ملموسا من البنك الدولي من بين منظمات دولية أخرى. وهذا يعني أن لدينا مسؤولية مشتركة لتقوية وتعبئة المجتمع الدولي ضد الجراد والقضاء عليه نهائيا انطلاقا من مصدره، إذا نجحنا في إنقاذ الغلال.

إن المهمة التي بين أيدينا في هذه المنطقة ينبغي ألا تحجب عن أنظارنا ميدان العمل الضخم الذي ما زال ينبغي القيام به في مكافحة الفقر الذي يصيب ملايين الأشخاص عبر العالم، وخاصة في البلدان الأقل نموا، بحيث نستطيع كأن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الزراعة. ولا بد لي القول هنا إنني مرتاح لنتيجة اللقاء الذي عقد بمبادرة من الرئيس لولا، رئيس البرازيل.

وكما أكد الأمين العام وآخرون، فعلى الرغم من التحسن النسبي في الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٩٥، إلا أننا جميعاً ندرك أن فرص تمكن قارتنا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال متدنية، بالنظر إلى عدم إحراز تقدم حتى الآن، وهو ما يشعركم بالقلق. بل إن تنفيذ تلك

السنغال في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ خلال المؤتمر الأفريقي المعني بموضوع الإرهاب، الذي انعقد في دكار.

وينبغي اعتماد هذا النهج الجماعي أيضا لمواجهة المشكلة الصعبة المتمثلة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد السنغال تحويل الوقف الاختياري لاستيراد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى اتفاقية في غرب أفريقيا، حيث أن هذه الأسلحة هي أسلحة دمار شامل حقيقية في منطقتنا دون الإقليمية.

وهناك كوارث أخرى مدمرة. أود أن أتكلم عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. عملا بالإعلان الذي اعتمدناه عام ٢٠٠١، علينا التحرك بشكل أسرع وأقوى في مجالات حرجية من قبيل منع العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية والحصول عليها، إذا كنا نريد فعلا أن نوقف هذا الداء وآثاره المدمرة. وبما أن العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مجانية حاليا لكل المصابين، بفضل إصرارنا، فقد بقيت السنغال مثالا للنجاح في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وثمة مرض آخر منسي على ما يبدو هو شلل الأطفال الذي قضينا عليه بشكل تام في السنغال. ومع ذلك، ما زال هذا البلاء خطيرا، كما كان الحال دوما، في بقية أنحاء أفريقيا.

وخلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٤، شهدت الأجزاء الشمالية والغربية من أفريقيا اجتياح أسراب الجراد، هذا البلاء المقيت الذي أصاب مناطق زراعية واسعة في منطقة الساحل وبعض بلدان شمال أفريقيا. إن هذا التهديد الذي سبق ودمر حضارات بكاملها يعرض للخطر حاليا أرواح عشرات ملايين الناس قبيل وقت الحصاد. ومنذ البداية، قرعت شخصا ناقوس الخطر عندما تكلمت أمام

إن الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع تفصل البلدان المتقدمة النمو عن البلدان النامية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظم الأمين العام في جنيف المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وفي تلك المناسبة، طرحت أفريقيا، من خلالي شخصياً، فكرة التضامن الرقمي بين الشعوب وإنشاء صندوق للتضامن الرقمي يتم تمويله بالجهود الطوعية، وليس على أساس ضريبة إجبارية. واستُقبلت تلك الفكرة بحماس إجماعي من البلدان النامية - أفريقيا والبرازيل وآسيا والشرق الأوسط - ومن فرنسا، البلد المتقدم النمو. وبعد ذلك، انعقد المؤتمر الافتتاحي لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في باريس في أيار/مايو ٢٠٠٤؛ وأعلن المشاركون في ذلك المؤتمر رسمياً مشاركتهم في صندوق التضامن الرقمي. وإلى جانب المدن التي ذُكرت بالفعل في موضع آخر، بوسعي أن أضيف كلاً من روما وباريس وليل وبيلباو.

ويسعدنا أن الأمين العام أنشأ فريق العمل المعني بتمويل مجتمع المعلومات وفقاً للمقرر المتخذ في جنيف. فتزويد أفريقيا بما تحتاج إليه من المعدات وتكنولوجيا الحواسيب هو السبيل الوحيد الذي يوفر لنا المعرفة التي تعجل بخطة التنمية، الأمر الذي يساعد، بدوره، في سد الفجوة الرقمية.

وكما يرى الأعضاء، فإن التحديات التي نواجهها جبارة وعديدة وملحة. وقد حان الوقت لكي نعزز أسس التعاون الدولي، ونستأصل وإلى الأبد خطر الاستقطاب الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، حيث تتصادم الوفرة مع الفقر المدقع وتصبح قيم التضامن واحترام قدسية الحياة الإنسانية كلمات جوفاء. ولهذا السبب، تقدمت باقتراح عقد مؤتمر دولي في داكار بشأن حوار إسلامي - مسيحي، تكون أهدافه المساعدة على أن يفهم كل منا الآخر بشكل أفضل، وتعزيز التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين، وتشجيع الحوار بين الثقافات.

الأهداف في خطر على نحو خاص، حتى في وقت يحقق الاقتصاد العالمي تقدماً مشجعاً: أفريقيا لا تزال مهمشة في التجارة العالمية، بسبب الدعم الذي يُقدم لصادرات البلدان المتقدمة النمو أساساً. وغني عن البيان أن نقول إن هذا الدعم يساعد على إفقار البلدان المنتجة الأفريقية وزيادة البطالة فيها.

وثمة مشكلة شائكة أخرى تتمثل في الديون الأفريقية. وقد عقدت القارة عزمها على إيجاد حل لهذه المشكلة: فسنعقد في العام القادم مؤتمر قمة رئيسي، يسبقه اجتماع لمعالجة المسائل الفنية، بشأن إنهاء المديونية الأفريقية.

ويعكس مؤتمر القمة غير العادي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، الذي عقده الاتحاد الأفريقي في واجادوجو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، تصميم قارتنا على مواصلة إيلاء اهتمام خاص للكفاح ضد البطالة، باعتباره أولوية رئيسية للتنمية. ونجاح هذا المؤتمر - أسوة بالختام الناجح لمؤتمرات القمة المختلفة التي بلورت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، يقتضي التزاماً أقوى من المجتمع الدولي، جنباً إلى جنب مع أفريقيا، للمساعدة على تنفيذ ذلك البرنامج الهام للشراكة. وهذا هو مبعث سعادي للتقدم الذي أحرزناه بشأن تمويل الشراكة منذ اجتماع مجموعة الثمانية في كناناسكيس، كندا.

ورغم عدم إبراز جهود التنمية الأفريقية التي تبذل في إطار الشراكة الجديدة والإجراءات الداعمة من جانب المجتمع الدولي - لا سيما تلك التي اتخذتها مجموعة الـ ٨ ومنظومة الأمم المتحدة - بشكل كافٍ، إلا أنها ظاهرة وملحوظة، وهذا من دواعي سروري. وقد تقدمنا أساساً باقتراحين. الاقتراح الأول يتصل بعقد منتدى زراعي في العاصمة السنغالية، على غرار منتدى دافوس الاقتصادي، بهدف سد الفجوة الزراعية على مستوى العالم. وسيعقد هذا المنتدى في داكار في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وحيث أن هذه هي الدورة الأخيرة للجمعية العامة قبل الحدث الرئيسي لعام ٢٠٠٥، لا بد لنا أن نشرع في تقييم آفاق تحقيق الأهداف الطموحة التي أرسيناها في مطلع الألفية. وسوف يكون الحدث الرئيسي هو أول تقييم فعلي لما أحرزناه من تقدم نحو تنفيذ إعلان الألفية والنتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات عالمية رئيسية ومبادرات مثل تلك التي شرع فيها رؤساء البرازيل وفرنسا وشيلي ورئيس وزراء إسبانيا للقضاء على الفقر والجوع، ومبادرة رئيسي ترازيا وفنلندا بشأن البعد الاجتماعي للعولمة.

وفيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، تحديداً، فإننا نؤمن بأن القدرة على جعل التنمية شاغلاً عالمياً على أساس تلك التعهدات، ستكون مقياساً لقدرة الأمم المتحدة على إحداث تغيير ملموس وتحقيق أوجه تقدم في المجالات المطلوبة للغاية.

وجمهورية قبرص تؤيد تقوية منظومة الأمم المتحدة من خلال عملية الإصلاح الجارية، ونتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وإلى توصيات الأمين العام. ونعلق أهمية خاصة على تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن حتى يعكس هيكله الحقائق السياسية المعاصرة وتمثيلاً جغرافياً أكثر توازناً. وانطلاقاً من هذين المبدئين، وبغية تعزيز شرعية المجلس وفعاليته، تؤيد قبرص زيادة عضويته الدائمة وغير الدائمة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الموقف الفرنسي الألماني المشترك بشأن توسيع المجلس يمكن أن يكون أساساً لتحقيق الأهداف سالفة الذكر.

ونحن نشاطر تقييم الأمين العام بأن توطيد تعددية الأطراف على نحو فعال في أمم متحدة تتصف بالمرونة والتنوع هو أفضل سبيل لمعالجة الطيف الكامل للأزمات العالمية وضمان وجود آليات وقائية لتلافي الأزمات من هذا

وباستضافتنا لمؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في عام ٢٠٠٦، فإن السنغال التي يشكل المسلمون أغلبية سكانها ويعيشون في وئام تام مع إخوانهم المسيحيين، سوف تواصل العمل من أجل تعزيز حوار مفيد بين الديانات انطلاقاً من المبدأ شديد القداسة والمتمثل في احترام الهويات الثقافية والدينية للشعوب كافة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص
الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس قبرص.

اصطحب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بابادوبولوس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي، عن خالص التهاني على انتخابكم رئيساً لدورة الجمعية العامة هذه، متمنياً لكم كل التوفيق في إدارة أعمال هذه الهيئة. وأود أيضاً أن أعرب عن الشكر والتقدير لرئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، على جهوده الملهمة لتعزيز خطة إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة بكل قوة.

والرؤية والجهود الجماعية المطلوبة للقيام بذلك المسعى الكبير تقتضي أن يساهم الجميع فيه، وفقا لقدراتهم. وقبرص مستعدة لأن تدلوا بدلوها من موقعها المتميز في الاتحاد الأوروبي، مع الاستفادة من مشاركتها التقليدية في محافل مكرسة لتشجيع تنفيذ برامج متعلقة بتلك القيم. ولقد كان ذلك الانتساب مصدر دعم لنا منذ استقلال قبرص، وتأثيره لا يجعلنا ممتنين فحسب، بل يكسبنا أيضا مشاعر ستظل جزءا لا يتجزأ من هجنا.

وأود أنؤكد مدى فخرنا بأن قبرص الآن عضو في الاتحاد الأوروبي. ولقد حدد الاتحاد طائفة كبيرة من الأولويات لدورة الجمعية العامة هذه. وحيث أن بيان الرئاسة الهولندية للاتحاد الذي أدلى به يوم الثلاثاء قد شرح تلك الأولويات فلن أتطرق إليها.

يصادف هذا العام مرور ٣٠ عاما على احتلال ٣٧ في المائة من أراضي قبرص نتيجة غزو القوات التركية للجزيرة. ويصادف معه أيضا مرور ٣٠ عاما من الجهود الحثيثة التي يبذلها القبارصة اليونانيون لتحقيق تسوية عادلة وسلمية، بدعم من المجتمع الدولي، الذي أود هنا الإعراب عن تقديرنا البالغ له.

إن آخر جهد بذله الأمين العام لحل مشكلة قبرص تمخض عن خطة وصفها البعض بأنها فرصة تاريخية لحل إحدى أقدم المشاكل الدولية. وسأشرح باختصار لماذا، رغم العمل المضني الذي قام به كل المشاركين في العملية، حكم على المحصلة النهائية لذلك الجهد بأنها غير وافية ولا تلي الحد الأدنى من توقعات القبارصة اليونانيين من التسوية.

أولا، لم تأت خطة عنان نتيجة مفاوضات، كما أنها لم تشكل حلا متفقا عليه بين الطرفين. ثانيا، لم تشدد الخطة التشديد اللازم على تحقيق حل الدولة الواحدة ذات حكومة مركزية قادرة على ضمان الطابع الموحد والمستقل لقبرص.

القبيل. وينطبق مثل هذا التعزيز أيضا على جوانب مواجهة العجز الأمني وخاصة الإرهاب، الذي لم نتمكن من القضاء على أسبابه الأساسية رغم جهودنا المنسقة. ونحن نعتبر أن إبرام الأمم المتحدة لاتفاقية شاملة معنية بمكافحة الإرهاب أمر هام للتصدي بحزم أكبر، ضمن إطار الشرعية الدولية، للتهديد الذي يشكله الإرهاب.

إن معالجة أوجه العجز الأخرى في النظام الدولي - خاصة التي تنبثق عنها الأزمات والكوارث الإنسانية - ينبغي أيضا اعتبارها أمرا ملحا وذا أولوية. وإحدى هذه الأزمات أزمة دارفور، التي تُبقي على أفريقيا في صميم شواغلنا بعد أن وقعت أزمات أخرى عديدة مماثلة. وهذه الأزمة لا تبرهن على سبب وجوب تركيز أغلب مواردنا الإنسانية وجهودنا لحفظ السلام على أفريقيا فحسب، بل تبرهن أيضا على سبب وجوب بذلنا لكل جهد ممكن من أجل جعل التنمية المستدامة حقيقة عالمية.

والشرق الأوسط منطقة أخرى لا تزال متفجرة، رغم القلق العالمي المتزايد ورغم المحاولات العديدة لإحياء السلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ونرى أنه من الضروري للمجموعة الرباعية أن تنخرط بصورة أنشط في الجهود المبذولة لتنفيذ خارطة الطريق ووضع حد لدائرة العنف. وينبغي أيضا زيادة التركيز على مهمة تحسين الأحوال المعيشية من أجل تطبيع حياة الناس إلى أقصى حد ممكن. ويبقى دعمنا منصبا على إنهاء الاحتلال وتحقيق تسوية قابلة للتطبيق تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في حالة سلم وأمن مستدامين.

وتتمحور طموحات البشرية حول تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

روحياً وعملياً، لا تشمل مجرد فهم ومراعاة الحقائق والخصوصيات المحلية بل تنبع أيضاً منهما، ويجب بعد ذلك أن تنطلق من هذه الحقائق والخصوصيات في صياغة المقترحات.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، ومن أجل تشجيع إعادة التوحيد والمصالحة، تسعى حكومتني باستمرار - رغم العقبات الناجمة عن الوضع الراهن - إلى تطبيق سياسات ترمي إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك. ونعتقد أن هذه السياسات، بينما القصد منها ألا تكون بديلاً للحل، هي أكثر الطرق فعالية لتشجيع التكامل الاقتصادي بين الطائفتين وزيادة الاتصال بينهما، وذلك من أجل ضمان قابلية التطبيق لحل مستقبلي.

ولا يُنظر دائماً إلى مشكلة قبرص في سياقها الصحيح. فحقيقة الأمر أن هذه المشكلة نتجت عن غزو عسكري واستمرار الاحتلال لجزء من أراضي دولة ذات سيادة. وينبغي عدم إغفال تلك الحقيقة على سبيل الاستسهال من خلال التركيز على أمور هامشية. وأية مبادرة لحل المشكلة يجب أن تنطلق في جوهرها من تلك الحقيقة الأساسية والرئيسية، ولا بد أن تقوم على منطقية أنه يجب تطبيق الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال.

للأسف، ظلت العناصر الأساسية للحالة على أرض الواقع بلا تغيير طوال الأعوام الـ ٣٠ الماضية، منذ الغزو التركي لقبرص. وتضمنت تلك الحالة انتهاكات شديدة لأبسط حقوق الإنسان. ومسألة المفقودين التي لا تزال بدون حل - والتي هي مسألة ذات طابع إنساني بحت - ومسألة الموجودين في الجيب الذي تشكله شبه جزيرة كارباس هما في حد ذاتهما دلالة على معاناة قبرص المستمرة. وينبغي ألا يوجهنا ذلك نحو تفاصيل الحل فحسب، بل ينبغي أن يرشدنا أيضاً في أعمالنا المتعلقة بإدارة الوضع الراهن. فعلى

ثالثاً، أخفقت الخطة في تلبية الشواغل الخطيرة لدى الطائفة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بأمنها والتنفيذ الفعال للخطة.

وبرفض القبارصة اليونانيين للخطة كتسوية للمشكلة القبرصية، لم يرفضوا الحل أو إعادة توحيد بلدهم؛ بل رفضوا هذه الخطة تحديداً باعتبارها لا تحقق ذلك الهدف بفعالية. ومازلنا ملتزمين بحل يضمن إعادة توحيد بلدنا واقتصاده وشعبه.

إننا ملتزمون بالتوصل إلى حل يقوم على أساس تكوين اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين. بيد أن هناك عدداً من المعايير الأساسية تصير الطائفة القبرصية اليونانية على أن تكون أساس مثل هذا الحل، وهي انسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك، واحترام الحقوق الإنسانية لكل القبارصة، والهيكل الأساسية لاقتصاد سليم، وقابلية الوضع الجديد للتطبيق والعمل، والحل العادل لمسألتنا الأرض والممتلكات وفقاً لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، واحترام حق اللاجئين في العودة. ومن أجل ذلك، نرحب بتقرير بينهيرو الصادر مؤخراً عن إعادة الممتلكات في إطار إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي الوقت ذاته، يؤسفني أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن بعض أحكام خطة عنان شجعت على استغلال لم يسبق له مثيل وغير قانوني لممتلكات القبارصة اليونانيين في قبرص المحتلة.

إن أهم عنصر في أية تسوية هو القدرة على نشر الإحساس بالأمن بين الناس. وفي ذلك الصدد، يجب عدم تكرار أخطاء الماضي. فلا بد أن تتقدم قبرص، في مسيرتها المستقبلية، بدون أية شكوك حيال سيادتها أو علاقاتها مع دول تشكل طرفاً ثالثاً. فإذا شعر الناس بأن احتياجاتهم لم تشكل أساس أي حل تم التوصل إليه أو أن مصالح أطراف ثالثة هي التي أملت خصائص ذلك الحل، فلا عجب إذا رُفض ذلك الحل. وفي الحقيقة، تعددية الأطراف الفعالة،

اصطُحِب السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ خطابي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم يشكل إشادة ليس بكم فحسب، بل أيضا ببلدكم، غابون، الذي تتمتع معه بوتسوانا بعلاقات ودية. وأطمئنكم على مساندة وفدي الكاملة لكم وتعاونكم في الاضطلاع بمهامكم ومسؤولياتكم الشاقة.

كما نشيد بسلفكم، السيد جوليان هنت ممثل سانت لوسيا، على قيادته للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وسانت لوسيا بلد آخر تحظى بوتسوانا معه بعلاقات ممتازة. وإذا أمعنا التفكير في الأمر، بوسعنا أن ندرك لماذا يمكن أن تكون بلدان العالم صديقة بعضها لبعض، مثلما بوتسوانا صديقة لجميع هذه البلدان.

ونعرب عن قهائننا أيضا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على البصيرة التي يقود بها المنظمة وعلى روحه الجلمدة في مواجهة التحديات المعقدة التي يُطلب من الأمم المتحدة التصدي لها في جميع أرجاء عالمنا المشترك.

وأغتنم هذه الفرصة كي أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازينا لحكومة الاتحاد الروسي وشعبه على الخسارة المأسوية في الأرواح التي وقعت في بيسان. ولا يمكن أبدا إيجاد أي مبرر لذلك الهجوم الوحشي الذي وقع على الأبرياء من الأطفال والرجال والنساء. وتشاطر بوتسوانا بقية المجتمع الدولي في شجب ذلك العمل الشنيع.

سبيل المثال، ينبغي لعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، المناطة بها مهمة إدارة الوضع الراهن الذي فُرض قبل ٣٠ عاما، أن يظل محصورا في الوضع القائم على أرض الواقع.

إن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، بالاقتران مع غياب اتفاق يرمي إلى تسوية مشكلة قبرص - رغم جهودنا وتفضيلنا للتسوية قبل الانضمام - يؤذن بنهاية عهد وبداية عهد جديد.

وأؤمن بشكل جازم بأن السياق الجديد الذي تحدد بانضمام بلدي إلى الاتحاد الأوروبي وبالإرادة المعلنة لتركيا للتقدم على الطريق الأوروبي يوفر فرصة فريدة ويمكنه أن يحدث تأثيرا حافزا في التوصل إلى تسوية في قبرص. ومهمتنا هي أن نكون شركاء، لا أعداء.

وبالتالي، وفي هذا العصر الجديد، ناشد تركيا أن تشاركنا في طي الصفحة وفي البحث عن سبل لاكتشاف الحلول المفيدة بشكل متبادل لمختلف الجوانب التي تشكل مشكلة قبرص. وبمجرد الإدراك بأن تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا يخدم مصالح كلا البلدين بشكل دليلا كافيا على إثبات أن ما يوحدنا أقوى مما يفرق بيننا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية بوتسوانا.

ضغطا هائلا على الاقتصاد العالمي، وخاصة على الاقتصادات الضعيفة للبلدان النامية.

وبالرغم من تلك التحديات، لدينا إيمان جازم بالروح البشرية وبالتالي فإننا نبقي مقتنعين بأن تنفيذ المثل العليا تلك لا يتجاوز قدرات المجتمع الدولي.

لقد اعترف إعلان الألفية بأن القضاء على الفقر أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن العديد من شعوبنا ما زالت تعيش في ظروف الفقر المدقع. ويبقى تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف أولوية عليا بالنسبة لنا. وتستمر مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض بالقيمة الحقيقية إلى أدنى من الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أنني لا بد أن أشيد ببعض البلدان التي أوفت بذلك الهدف. فقد أظهرت أن الهدف واقعي ويمكن تحقيقه.

ويسهم العبء المستمر للدين بشكل كبير في الفشل في التصدي بشكل فعال لمشكلة الفقر. واتخذت معظم البلدان النامية تدابير جريئة لإجراء إصلاحات مؤلمة. وتستحق الخطوات الجديرة بالإشادة التي اتخذت لإدخال الإدارة الاقتصادية الجزئية السليمة ومبادئ الحكم الرشيد استجابة عاجلة وإيجابية ومناسبة. ولا بد أن أسلم بأن بعض الإصلاحات يمكنها، في الأجل القصير، أن تزيد محنة الفقراء سوءا لوقت طويل جدا قبل أن تتحقق فوائد التضحيات.

والإصلاحات الهيكلية لم تكن مقصورة على شؤون الميزانية وحدها. فهي تغطي كامل الطيف الاقتصادي، بما فيه خلق بيئة مناسبة لنمو القطاع الخاص والتنمية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ووضع عدد من البلدان تشريعات وأطرا تنظيمية لتنشيط مشاركة أكبر للقطاع الخاص في اقتصاداتها. ومن الطبيعي، بالنظر إلى نطاق تدابير الإصلاح، أنه ينبغي للبلدان النامية أن تتوقع بعض الرد

ونعرب أيضا عن تعاطفنا وتعازينا لأصدقائنا الأعزاء وصديقاتنا في منطقة البحر الكاريبي والجزء الجنوبي من الولايات المتحدة الأمريكية على الخسارة في الأرواح وتدمير الممتلكات اللذين سببتهما الأعاصير الأخيرة.

إننا نجتمع هنا اليوم، بعد مرور ١٢ شهرا على الاستعراض الأول لإعلان الألفية، وهو اتفاق غير مسبوق أبرمه قادة العالم لكي يتوحدوا في العمل للتصدي للمشاكل التي تعصف بالبشرية. ويحدونا الأمل أن نستفيد من هذا التجمع فنفكر فيما إذا كنا قد فعلنا ما يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا، فرادى وجماعة، ما إذا كان الحماس والالتزام السياسي اللذان أيدنا بهما الإعلان تجري ترجمتهما إلى برامج ومشروعات. وباختصار، لا بد أن نكون على استعداد للإجابة، من المأمول بالإيجاب، عما إذا كنا نفعل ما يكفي لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا للأعوام الخمسة الأولى من هذه الألفية.

ولنذكر أن المتشائمين أعلنوا مؤتمر قمة الألفية مكانا للتحدث وكالوا السخرية على نتائجه المقصودة. هل نقوم بما يكفي لإثبات خطئهم؟ إننا ندين بذلك للملايين من شعوبنا الذين يتطلعون إلينا كي نخفف معاناتهم. وحتى الآن، فإن الدليل المتوفر يشير إلى أن أداءنا كان مخيبا للأمال. وللأسف، فإن الوقت ليس في صالحنا. وتقوم الحاجة إلى العمل بقوة إذا أردنا أن نفي بالتزاماتنا.

ويدرك وفدي بشكل كامل أن عددا من العوامل اقترنت لتقيد وتحبط بعض مساعينا في الأعوام القليلة الماضية. ولا شك، على سبيل المثال، أن الصراعات الدولية الكبرى، مثل الحرب في العراق، كانت عبئا على مساعي المجتمع الدولي للتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة للحرب، ارتفعت أسعار النفط بشكل مفاجئ، ومارست

وفي بوتسوانا، بدأت مختلف برامجنا للتدخل تنمر. ونحن مدينون على الصعيد الدولي لأصدقائنا الذين أدى الأثر التراكمي المترتب عن شراكتهم ومؤازرتهم ومساعدتهم وتضامنهم إلى إنقاذ الأرواح وإعطاء الأمل للعديد من أبناء شعبنا. لكن الكثير ما زال يتعين فعله. وتحدينا المباشر هو نقص القدرة على توفير برنامج العلاج المضاد للفيروسات العكسية لجميع من يحتاجون للمساعدة. ولذلك سنواصل الاعتماد على المجتمع الدولي في تقديم الدعم المتسق والمكفول، إذا ما أردنا أن نساعد شعبنا في الوقت الملائم.

يتعرض السلام والأمن الدوليان لخطر دائم. ويبدو أن ذاكرتنا الجماعية تفشل في الاستفادة من المظاهر البشعة للصراعات في رواندا وأفغانستان والبلقان. وتتواصل معاناة ملايين الناس وموتهم دون داع في أفريقيا وفي أماكن أخرى بسبب الصراعات غير الضرورية. ومرة أخرى يتعين على أفريقيا أن تتحمل العبء الأكبر لتلك الصراعات.

ونشعر بالقلق من الصراعات الطويلة الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي وكوت ديفوار. ونحن بوصفنا أفرقة، نتقبل مسؤولياتنا عن إيجاد حلول لتلك الصراعات. ولذلك السبب أنشأنا مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي في شهر أيار/مايو من هذا العام. وقد نشر المجلس بالفعل في عمره القصير حفظة السلام في بوروندي ومراقبي السلام في منطقة دارفور في السودان، وأرسل وسطاء ومبعوثي سلام للمساعدة في التفاوض على حلول للصراعات في أماكن أخرى من القارة.

وهناك شيء واحد واضح: إن أفريقيا جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي. ومشاكل أفريقيا مشاكل عالمية. ولا يمكننا أن نعزل أنفسنا، ولا يمكن عزلنا عن باقي العالم ولا يمكن أن يتوقع منا أن نحد بمفردنا حلولاً لهذه الصراعات. فنحن بحاجة إلى الدعم الدولي المتسق والمتواصل.

الإيجابي في شكل تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر تظل، للأسف، في هذه اللحظة، منخفضة جداً.

وفي مجال التجارة، فإننا نشعر بالقلق حيال التقدم البطيء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وبوصفنا بلدانا نامية، فإن لدينا الكثير مما نكسبه من نظام تجاري دولي أكثر عدلاً وأكثر إنصافاً قائم على قواعد ومن شأنه أن يسهل إدماج اقتصاداتنا في الاقتصاد العالمي. ونباشد الأطراف الفاعلة الكبرى في تلك المفاوضات أن تبدي إحساساً أكبر بالحاجة الأمر وبالالتزام.

ونشعر بالقلق من حقيقة أنه، بالرغم من الالتزامات القوية المعرب عنها في مؤتمر قمة الألفية، فإن نصف الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زالوا يعيشون على دولار واحد في اليوم. ولا يبرز ذلك تغييراً في إحصاءات عام ١٩٩٠. وما زال ١٢١ مليون طفل خارج المدارس؛ ومعدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات ما زال مرتفعاً بحيث يصل إلى ١٧٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود.

إن الموارد المتوافرة لمكافحة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز تظل غير كافية، لكننا نتفق جميعاً على أن الوباء هو من أكبر تحديات عصرنا. ويجب أن تظل مكافحة الوباء أولوية عليا للعمل، لأن تأثيره مدمر على كل شيء نفعله لتحسين الظروف البشرية. وفي عام ٢٠٠٣، ذكر أن قرابة ٤٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم كانوا حاملين للفيروس، وما يزيد على ٢٦ مليون منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمفردها. وقد قتل الوباء أكثر من ٢,٣ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من إجمالي ٣ ملايين ماتوا من أمراض متعلقة بالإيدز في جميع أنحاء العالم.

السابقة؟ إننا نطرح تلك الأسئلة على المتورطين في تلك الصراعات، ورثة الحضارات العريقة التي قدمت إسهامات هائلة في نمو وتطور الحضارة الحديثة، أن يعيشوا ويتركوا الآخرين يعيشون وأن يجدوا في نفوسهم الشجاعة الكفيلة بتسوية خلافاتهم من خلال الحوار بدلا من العنف الطائش.

إن الإرهاب من أخطر التحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. ولا يوجد أي بلد يمكنه بمفرده أن يهزم تلك الآفة التي تسببت في فقدان أرواح كثيرة في جميع أنحاء العالم. إن أنشطة الإرهابيين أصبحت معقدة ومتطورة جدا ونحن بحاجة إلى إجراءات متحدة أكثر قوة واتساقا من جميع بلدان العالم لدحر تلك الآفة التي لا تعرف أي حدود.

في ختام بياني، أؤكد مجددا على الأهمية التي توليها بوتسوانا لتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ونشيد برئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة على مقترحاته العملية في ذلك المجال. ونشعر بخيبة أمل من أن الجمعية لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المقترحات. وسيساهم وفد بلادي بأي وسيلة مهما صغرت في بناء ذلك التوافق في الآراء.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يقلقنا أنه بعد ١١ عاما من المشاورات، لم يتم إحراز تقدم يذكر. ويعتمد الحل لتلك المسألة الشائكة على قدرة الدول الأعضاء، وخاصة قدرة الأعضاء الدائمين في المجلس، على إيجاد الإرادة السياسية للتوصل إلى حل توافقي. ويجب ألا نحتمل هذا الشلل فترة أطول. ولذلك فإنني آمل أن يُتخذ إجراء في هذه الدورة بمواصلة عملية إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة.

أخيرا، أود مرة أخرى، أن أناشد عموم أعضاء المنظمة مناشدة خاصة أن يبذلوا جهودا أكبر لتيسير تنفيذ إعلان الألفية. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لنحول

وفي ذلك الصدد، نقر بأهمية الدور الحديري بالإشادة الذي تؤديه الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وبوروندي.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلة حرجية الآن. وعلى المجتمع الدولي واجب ومسؤولية مساعدة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في مساعدها إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للمشاكل التي يواجهها ذلك البلد. ونأمل أن يوفر المجتمع الدولي الدعم المالي والمادي الضروري لكفالة نجاح المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي سيعقد في أروشا في جمهورية تنزانيا في نهاية العام.

وفي كوت ديفوار، يجب أن نفعل كل شيء ممكن لصون السلم والاستقرار، وأيضا لتعزيز المصالحة الوطنية، بكفالة أن تقبل الأطراف بحكومة المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالحالة في منطقة دارفور في السودان، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لوقف الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة في ذلك البلد. ويجب مساعدة شعب دارفور على العودة إلى دياره في أمن وكرامة. ونحث حكومة السودان على أن تتقبل الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام، وأن تحترم على النحو الواجب قبل كل شيء قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وأن تسهل على المجتمع الدولي بوجه خاص الإيصال السريع للمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

ويقلقنا الصراع المتزايد في الشرق الأوسط، الذي يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين. حتى متى ستتحمّل البشرية منظر المعاناة البشرية الذي نراه يوميا على شاشات تلفزيوناتنا؟ وحتى متى ستأسى أجيال من الأمهات على فقدان أولادهن في المعارك؟ وحتى متى سيتحتم على الأجيال المتعاقبة خوض حروب حاربت فيها الأجيال

بالأمين العام كوفي عنان على قيادته الفعالة وعلى جهوده للحفاظ على المتزلة الرفيعة للأمم المتحدة في مواجهة تحديات عالمية هائلة.

وتبقى نيجيريا ثابتة لا تتزعزع في التزامها ودعمها لتعزيز الأمم المتحدة وحماية مثلها الغالية، وخاصة الحفاظ على السلام والأمن العالمين والتعاون بين الدول من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية. إن المشكلة المتمثلة في الصراعات المتواصلة في العديد من مناطق العالم والمهمة المتزايدة الصعوبة لإيجاد حلول لها ما زالتا تفرضان تحديات خطيرة على الهيئة الدولية.

وتشني نيجيريا والاتحاد الأفريقي على الأمم المتحدة لانخراطها الحازم في حل الأزمات وحفظ السلام، وخاصة في أفريقيا. لقد سجلنا بتقدير التغيرات الحاصلة في مفهوم حفظ السلام. ومع ذلك، نعتقد بأنه ما زال من الضروري إدخال بعض التحسينات لتمكين عمليات حفظ السلام الأمية من معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بشكل لا مناص منه البلدان الخارجة من الصراع. وتشكل هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية على نحو لا يتغير جزءا هاما من الأسباب الأصلية للصراع.

كما ندعو إلى تعزيز متواصل لقدرة المنظمات الإقليمية على القيام بمبادرات لحل الأزمات كل في إقليمها. والاتحاد الأفريقي، بدوره، عمل على تحسين آليته لحل الصراعات وأسّس في أيار/مايو من هذه السنة مجلسا للأمن والسلام.

إن أول تحد واجهه مجلس السلام والأمن الأفريقي كان هو الوضع في منطقة دارفور غرب السودان الذي أثار اهتمام العالم بسبب ما ذكر من حصول مذبحه هناك. وباسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أشكر المجتمع الدولي على التدخل الإنساني الجاري هناك. وكما هو معلوم جيدا، فقد نشر

الأمم إلى حقيقة واقعة. ولدينا معا الموارد والمهارات والعلم والتكنولوجيا لجعل الإعلان عنصرا مجديا في حياة شعوبنا. وبوتسوانا ملتزمة بأن تؤدي واجبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد فيستوس موغاي رئيس جمهورية بوتسوانا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أولوسيفون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطُحِب السيد أولوسيفون أوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولوسيفون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن نيجيريا حكومة وشعبا وبصفتي الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وأطمئنكم على دعم وتعاون أفريقيا وأنتم أحد ألمع أبنائها. كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم، صاحب السعادة الرايت أونرابل، جوليان هنت، وزير الشؤون الخارجية بسانت لوسيا على التفاني والمهارة اللتين أبداهما خلال ترؤسه الدورة الثامنة والخمسين. وأود أن أشيد

ذلك، تم بمشاركة الأمين العام عقد اجتماع لكل المعنيين خلال القمة الثالثة للاتحاد الأفريقي التي انعقدت في أديس أبابا بإثيوبيا من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ من أجل تسريع تنشيط آلية التحقق المشتركة. وآمل أن تسهّل هذه العملية المتجددة التوصل إلى فهم أفضل لكيفية وقف الانفجار المفاجئ للمذابح وتوليد حل سلمي لأزمة منطقة البحيرات الكبرى القائمة منذ زمن بعيد.

وفيما يتعلق بالإقليم الفرعي لغرب أفريقيا، يواصل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودهما، بدعم ثابت من الأمم المتحدة، لإحراز تقدم ثابت في عمليتي السلام في كوت ديفوار وليبيريا. ولهذه الغاية ومن أجل معالجة التوقف التام في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي بشأن كوت ديفوار، تم عقد قمة استثنائية تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأكرا في غانا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وإن حضور الأمين العام كوفي عنان وبعض رؤساء الدول الأفريقية غير الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عاد بالفائدة على القمة. وإذا تم تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلالها، فإن نهاية الصراع ستكون قريبة.

وعلى هامش قمة أكرا، تناولنا كذلك المشاكل التي كانت تؤخر تنفيذ اتفاق السلام الشامل في ليبيريا. وقد اتفقنا خلال نقاشات مع كل الزعماء الليبريين على قرارات بشأن أهم القضايا وشهدنا منذ ذلك الحين إشارات مشجعة بأنه يتم تنفيذ تلك الاتفاقات.

وفي هذا المقام، أود أن أسترعي الانتباه من جديد إلى أن التأخير في تقديم الموارد التي وعدت الدول بتقديمها خلال مؤتمر المانحين بشأن ليبيريا، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، يمثل عرقلة يمكن تلافيها أمام تقدم السلام في ليبيريا. ولهذا أدعو كل شركائنا ذوي النوايا الحسنة

الاتحاد الأفريقي قوات في منطقة دارفور لمراقبة وقف إطلاق النار بين حكومة السودان والحركات المعارضة - حركة/ جيش تحرير السودان وحركة العدالة والإنصاف. علاوة على ذلك، تمت أولى محادثات السلام المتصلة بالموضوع تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية أبوجا من ٢٣ آب/أغسطس إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وخلال ذلك اللقاء، توصلت الأطراف السودانية إلى اتفاق بخصوص النقطة الأولى من النقاط الأربع المدرجة في جدول الأعمال، أي القضايا الإنسانية. كما أحرزت تقدما في النقطة الثانية، أي قضايا الأمن، قبل أن ينفذ الاجتماع لإجراء المشاورات. ومن المتوقع أن يلتزم اجتماع متابعة في أبوجا حوالي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بشأن القضايا الأخرى: القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية - الاجتماعية. وإنني أتابع التطورات عن كثب بالتشاور مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي وآخرين، وأهيب الآن بالاجتماع الدولي أن يمدّ لنا يد العون في حل صراع دارفور والتخفيف من عواقبه.

وإنه لباعث على الابتهاج أن أسجل التقدم الذي تم إحرازه في الصومال، خاصة تشكيل البرلمان. ويجب التصفيق لبلدان الإقليم التي تبدي تعاوننا غير مسبوق في مساعدة الصوماليين على السير قدما بالعملية. وعلى الصوماليين أنفسهم أن يواصلوا انخراطهم في إصلاح أخطاء الماضي وجعل بلدهم عضوا جديرا بالاحترام في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وتبقى منطقة البحيرات الكبرى مكانا يتفجر فيه العنف، وقد تجلّى ذلك في مذبحّة قُتل فيها أكثر من ١٥٠ شخصا في مخيم للاجئين في بوروندي. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، التقى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية كابيلا ورئيس رواندا كاغامبي في أبوجا تلبية لدعوة مني واتفقا على تنشيط آلية التحقق المشتركة. وبعد

وإني إذ أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي باعتباري الرئيس الحالي للاتحاد، أود أن أؤكد للجمعية العامة أننا، نحن الأفارقة، مصممون على بذل كل جهودنا للتغلب على تلك العقبات التي تعترض طريق التنمية، والتي يمكننا السيطرة عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتابع بالتزام ومشاركة على المستوى الشخصي من جانب رؤساء دولنا وحكوماتنا أنفسهم تنفيذ الأولويات المحددة في برنامجنا الأساسي، ألا وهو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي هذا السياق، نقدر ما خلص إليه الأمين العام في تقريره الموحد الثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي المقدم إليها. وقد جاء في التقرير:

”أثبتت البلدان الأفريقية عملياً التزامها بدفع عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك بتخصيص اعتمادات مالية لأولويات قطاعية مختارة.“ (A/59/206، الفقرة ٦٧)

وخلص التقرير أيضاً إلى أنه:

”يستطيع شركاء أفريقيا في التنمية إعطاء تعبير عملي أوضح لإثبات تأييدهم للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية باتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات مهمة. أولاً، هيئة بيئة دولية تمكينية تدعم النمو والتنمية في أفريقيا؛ ثانياً، تحقيق التماسك الذي تمس إليه الحاجة في سياسات التجارة والمساعدات والديون، حتى تصبح البلدان الأفريقية مستفيدة استفادة كاملة من الإجراءات الدولية المتخذة في تلك المجالات؛ ثالثاً، اتخاذ تدابير ملموسة للتعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك بتخصيص اعتمادات مالية كبيرة لتمويل الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.“ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨)

الذين كانوا من اللطف بحيث قدموا تعهدات بأن يكونوا من اللطف بأن يفوا بها.

ولئن كانت الأمم المتحدة منشغلة على نحو له ما يبرره بقضية أسلحة الدمار الشامل – مثل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية – فإن مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة لا يجوز بعد الآن إغفالها. فبالرغم من أن خطر أسلحة الدمار الشامل مرعب، فإن الأسلحة الصغيرة والخفيفة تقتل الناس كل يوم وبمعدل يضاهي بشكل تراكمي دماراً ضخماً. وترحب نيجيريا والاتحاد الأفريقي ببداية المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً لتمكين الدول من كشف وتعقب أثر الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير القانونية عالمياً. ومن المهم، بصفة خاصة، بالنسبة لأفريقيا الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تترتب على صك ملزم قانوناً كهذا بالنسبة للسلم والأمن في منطقتنا. وبالتالي ينبغي ألا نتوان في بذل الجهود.

ودعوني أغتنم هذه الفرصة لكي أدين بقوة الدور غير المقبول على الإطلاق الذي يقوم به المرتزقة ومن يستخدمونهم في أفريقيا. إن محاولة الغزو الأخيرة لغينيا الاستوائية والمحاولات المشابهة الأخرى تتعارض مع كل جهد رشيد متصور لتعزيز الاستقرار والديمقراطية في القارة. وندعو الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي في إرسال إشارات الإدارة الصحيحة إلى هؤلاء المرتزقة ومؤيديهم.

إن سعينا من أجل السلم والأمن العالميين لن يُكتب له النجاح إلا إذا كثفنا التعاون الدولي من أجل التنمية والحد من الفقر. ومنذ أربع سنوات فقط اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية التي حددت عام ٢٠١٥ لحفض عدد الذين يعانون من الفقر بمقدار النصف. ومع ذلك تدق الآن أجراس الإنذار فتنبهنا إلى أنه لو استمرت الاتجاهات الحالية فإن ذلك الهدف لن يتحقق، ولا سيما في أفريقيا التي تعاني، إلى جانب تحديات التنمية، من تفشي الأمراض الوبائية.

الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من الأمور التي لم يعد من الممكن إنكارها. وما زلنا مقتنعين بأن حل أزمة الديون المتبقية حلاً شاملاً من خلال عمل خلاق سوف يؤدي إلى تحسين آفاق التنمية في أفريقيا.

وترحب أفريقيا بتوافق الآراء الذي ظهر في الاجتماع الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ساو باولو، بالبرازيل. ويعكس توافق الآراء هذا إيماناً مشتركاً بأنه يمكن للمنظمة أن تواصل تنسيق آرائنا بشأن مسائل التجارة والتنمية. وهذا أمر طبيعي إذا كان للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق، وأن تتمتع بفوائد التجارة الموسعة كل الشعوب والمجتمعات.

وبإطلاق مبادرة جديدة لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تكون البلدان النامية قد ألفت بقفاز التحدي إلى شركائنا في التنمية لاستغلال الفرص العالمية المتاحة للنمو والتنمية. ونأمل أن يستجيبوا لهذا التحدي.

إن أفريقيا ملتزمة بالكفاح ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والدرن والأمراض المرتبطة بها. ومنذ آخر سلسلة من الجلسات العامة الرفيعة المستوى فيما يتعلق بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، اتخذنا خطوات جريئة للتعامل مع هذا الوباء. ومن أجل هذه الغاية أنشأنا، في نيجيريا، معهداً علمياً وطنياً للبحوث في مجال الإيدز وبرامج مكثفة للتوعية العامة. وفي هذا الصدد، نرحب بنتيجة المؤتمر الدولي الأخير المعني بالإيدز والذي عقد في بانكوك، تايلند. ونشكر وكالات الأمم المتحدة وكل الأطراف المشاركة على جهودها الجماعية لوقف انتشار هذا المرض في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن هذه الرسالة الموجهة إلى شركائنا في التنمية واضحة جداً. ولإثبات التزامنا بمبدأ الحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون، انضمت ٢٣ دولة أفريقية بالفعل إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وينبغي أن نتذكر أن هذه الآلية تمثل التزام أفريقيا الطوعي بمجموعة من مدونات ومعايير الأداء تستهدف تعزيز أفضل الممارسات والدروس المستفادة في إدارة الشؤون الوطنية. إن النهوض بالزراعة يُتّبع بنشاط من حيث إمكاناتها التصديرية ومن حيث التخفيف من حدة الفقر على حد سواء. وقد سُجّلت معدلات نمو مشجعة للإنتاج الزراعي في العديد من البلدان الأفريقية. ونحن في الوقت ذاته نكثف جهودنا في مجال تشجيع الصناعات التي تقوم على الزراعة.

وتعزيزاً لما نبذله من جهود المساعدة الذاتية، عقد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر، في أوغادوغو، بوركينافاسو، في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. واعتمدنا إعلاناً وبرنامج عمل بعيدي المدى، كما اعتمدنا آليات للتنفيذ والرصد على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

وما قد يعوق عملية التنفيذ في هذا المجال الهام لانتشار الأفارقة من الفقر والبؤس هو المسألة التي لا يمكن تجنبها والمتمثلة في توفير الموارد المناسبة لمواجهة تحقيق أهدافنا الواقعية. وباسم الاتحاد الأفريقي أناشد شركاءنا أن يعملوا مرة أخرى من أجل تكافلنا العالمي المشترك وإنسانيتنا المشتركة.

وتتطلب أفريقيا شراكة حقيقية تستند إلى مبدأ الفوائد المتبادلة لكي تضمن تحقيق التنمية المستدامة. ومن مجالات الشراكة ما يتعلق بالديون الخارجية لأفريقيا. إن التأثير السلبي للديون على الظروف الاقتصادية للبلدان

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع) المناقشة العامة

خطاب السيد مانغوهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطُحِب السيد مانغوهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بمعالي السيد مانغوهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أهنتكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. واسمحوا لي أن أؤكد لكم على دعم الهند الكامل لضمان نجاحها.

وإذ نجتمع هنا في العام الستين منذ أن أنشئت الأمم المتحدة، يمكن أن نتوقف لنفكر في مصير آراء ومثل المجتمع الدولي التي ألهمت إنشاءها. فقد أصبح جيل ما بعد الحرب يعي فعلاً أن العالم الذي خرج من رماد حرب عالمية لن يكون عالمًا ينعم بالسلام إلا إذا عالج بفعالية مجتمع الدول كله كمجموعة القوى الكامنة وراء الصراعات. ولذلك، اتحدت الدول لجعل العالم مكاناً أكثر أماناً وأكثر سلاماً - عالم تستطيع فيه الشعوب الحرة أن تسعى معاً لتحقيق مصير تتشاطر فيه الرخاء.

والدافع الذي حفز على إنشاء مؤسسات عالمية قبل ستين عاماً أصبح اليوم واقعاً أكثر إلحاحاً. فلو نظرنا حولنا، فإن أكثر سمة بمفردها يتسم بها عالمنا المعاصر هي الطابع العالمي العابر للحدود الذي تتسم به التحديات التي تواجهنا،

وبالنسبة للأمراض الأخرى الفتاكة التي يمكن الوقاية منها، مثل الملاريا والدرن وشلل الأطفال والسعال الديكي، فإن حكومتي قد صعدت من جهودها في ذلك الصدد. وفي الأيام القليلة المقبلة، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ستطلق حكومتي مرة أخرى برنامجاً للتطعيم ضد شلل الأطفال، بالتنسيق مع ست دول أفريقية، هي تشاد والسودان والكاميرون والنيجر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار، لضمان تحقيق أقصى قدر من الفعالية. وظهرت في هذه البلدان حالات من شلل الأطفال في الآونة الأخيرة. إن عملية إطلاق هذا البرنامج ستجري في كاتو بشكل بارز ورمزي بحضور كل إخوتي وزملائي.

ابتدأ الأمين العام في العام الماضي مبادرة لإصلاح الأمم المتحدة أشدنا جميعاً بها بحرارة. وفي السعي لتحقيق هذه المبادرة، عين الأمين العام السنة الماضية فريقاً رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لدراسة سبل تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاحات وعمليات مؤسسية. ونحن نتطلع إلى تقرير هذا الفريق. وترى نيجيريا - وفي الحقيقة سائر أفريقيا - أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن بفئتيه الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية لجعله أكثر تمثيلاً وفعالية وقبولاً. ونأمل أن تعطى عضوية لمناطق العالم غير الممثلة حالياً في فئة العضوية الدائمة. ويتعين أن تولي أفريقيا، التي تشغل قضاياها جزءاً كبيراً من وقت مجلس الأمن، أولوية في الحصول على عضوية دائمة، وأؤمن بقوة أن نيجيريا مرشح مؤهل جيداً لذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد أوليسغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

شائبة، فإننا نعتقد أن ما من شيء سوى توافق آراء عالمي بين الدول المستعدة هو الذي سيثبت في نهاية المطاف أنه فعال حقاً في هذا الصدد.

اتفاقية الأسلحة الكيميائية نموذج جيد يمكن أن يحتذى بالنسبة لأسلحة الدمار الشاملة الأخرى، بما فيها الأسلحة النووية. فمن خلال المؤسسات التمثيلية، لا من خلال النوادي الحصرية للبلدان المتميزة، يمكننا أن نتصدى للأخطار العالمية التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وفي تاريخ يرجع إلى عام ١٩٨٨، أوجز رئيس الوزراء رجييف غاندي سلسلة من الخطوات المحددة في خطة عمل، يظل فحواها الأساسي صالحاً حتى اليوم - وهو أن الخطوات التدريجية صوب القضاء على أسلحة الدمار الشامل يجب أن تكون قائمة على أساس توازن الالتزامات فيما بين أولئك الذين يمتلكون هذه الأسلحة والذين لا يمتلكونها.

ومن الواضح جلياً اليوم أن النقاش العالمي مطلوب لوضع نظام دولي للأمن يتسم بقدر أكبر من التعاون وتوافق الآراء. وتعتقد الهند أن توافق الآراء هذا يجب أن يفرّق بين الدول التي تعزز أعمالها عدم الانتشار والدول التي تضعف تحقيق أهدافه.

واسمحوا لي أن أتناول الآن الموضوع الرئيسي لدى الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة؛ ألا وهو تحدي التنمية والقضاء على الفقر المتفشى. مما لا شك فيه أن العولمة قد جلبت معها فعالية وكفاءة معززين في عمل اقتصاداتنا. وهي قد أدججت الأسواق وحققّت مستويات أعلى من المعيشة وثورة في الترابط العالمي.

ولكن هناك أيضاً ظاهرة الفروق الاقتصادية المتسعة داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. والترابط يعني أيضاً أن الشعوب على دراية مؤلمة - في الوقت الحالي - بمدى

سواءً كانت هذه التحديات في مجال الأمن الدولي أو التنمية. فكل قضية كبيرة تقريباً نواجهها كدول أمم لها بعد محلي وبعد عابر للحدود. ويتضح بصورة متزايدة أكثر من أي وقت مضى، أننا ما لم نتصد لهذه التحديات بحل عالمي يستند إلى توافق آراء ذي مغزى، فإننا لن ننجح في إقامة عالم تتجلى فيه حقاً مُثل الأمم المتحدة.

الإرهاب أحد هذه التحديات الذي دفع العديدين منا ثمناً غير مقبول له. يجب ألا ننسى أن هذه المدينة العظيمة شهدت قبل ثلاث سنوات أفظع عمل إرهابي بمفرده في تاريخ البشرية. وقبل ثلاثة أسابيع تقريباً شهد العالم في روسيا عملاً إرهابياً وحشياً آخر أودى بحياة مئات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال الصغار.

يستغل الإرهاب التكنولوجيا التي نتجت عن العولمة، ويستخدم أيدولوجيات التعصب الأعمى والكراهية لتجنيد جنوده، ويستهدف مباشرة الديمقراطيات. ومع ذلك، فإن الحقيقة المرة تتمثل في أنه يبدو أن شبكات الإرهاب الدولي تتعاون فيما بينها بفاعلية أفضل من فاعلية تعاون الدول الديمقراطية التي تستهدفها. نحن نتكلم عن التعاون، ولكن يبدو أننا كثيراً ما نتردد في إلزام أنفسنا بهجوم عالمي حقاً لاقتلاع الإرهاب، وذلك بتجميع الموارد وتبادل المعلومات وتقاسم المعلومات الاستخبارية ووحدة الغرض اللازمة التي لا لبس فيها. يجب أن يتغير هذا. لا يوجد لدينا ائتلاف عالمي مناهض للإرهاب؛ ويجب أن نعطيهِ الآن مضموناً ومصداقية، وأن نتجنب النهج الانتقائية والذريعة السياسية.

أنتقل الآن إلى تحديات أخرى نواجهها اليوم، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يوجد اعتماد متزايد على النظم التقييدية وعلى استخدام الإجراءات العقابية للتصدي لهذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. ومع أن الهند تعارض الانتشار بقوة وسجلها في هذا المضمار لا تشوبه

من التكنولوجيات البديلة المواتية للبيئة. وما نفتقر إليه، مع ذلك، هو اتفاق عالمي بحق وتعبئة المجتمع الدولي للتغلب على التحديات الهائلة.

وتُظهر لنا تجارب العقود التي مرت منذ إنشاء الأمم المتحدة الأهمية الكبيرة للديمقراطية بوصفها أداة لتحقيق السلام والرخاء على حد سواء. وفيما يثلج الصدر أن آفاق الديمقراطية قد اتسعت بشكل كبير في العقد ونصف العقد الأخيرين، إلا أنها ما زالت بعيدة عن أعداد كبيرة من البشر.

وقبل مرور بضعة أشهر، وفي انتخابات الهند الرابعة عشرة، مرّ بلدنا بأكبر ممارسة للإرادة الشعبية في العالم. ولذلك يمكنني أنؤكد بثقة أهمية التصريحات الوطنية في المحافل العالمية في التعبير بحق عن إرادة الشعب المعبر عنها ديمقراطيا. ونحن اخترنا أن نتغاضى عن غياب الديمقراطية في حالات عديدة جدا لأسباب سياسية.

إن الطابع التمثيلي للديمقراطية يؤيد الالتزامات التي نقطعها على أنفسنا بوصفنا بلدانا؛ وينبغي أيضا أن يحدد أسلوب تطور هيكل المؤسسات الدولية. فالمطلوب من المجتمع الدولي التصدي بنجاح للتحديات العالمية - سواء كانت تحديات أمنية أو اقتصادية، أو تحديات في مجال البيئة - هو وجود مؤسسات دولية وثقافة تعددية أطراف أصلية.

إن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة هي الأدوات الوحيدة المتاحة للتصدي بفعالية للتحديات التي نواجهها جميعا. ولكن الشيء المفقود هو التزامنا المستدام بإضفاء صيغة الديمقراطية على عمل الأمم المتحدة.

ومن المعروف للجميع أن الأمم المتحدة تكون عادة غير قادرة على ممارسة التأثير الفعال على القضايا الاقتصادية والسياسية العالمية ذات الأهمية الحيوية. ويرجع ذلك إلى ما يمكن أن يسمى بعجزها في مجال الديمقراطية ويعترض

وسرعة تخلف ظروفها المعيشية النسبية. ولم تعد التنمية اليوم ترتبط بالموارد المحلية والسياسات الوطنية فحسب. فهي عملية ترتبط ترابطا حيويا بالبيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها البلدان النامية.

ويجب أن يجد المجتمع الدولي سبلا لتصغير دوائر الاستبعاد تلك. ونحن بحاجة لإيجاد موارد ابتكارية للتمويل والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة الضرورية لمساعدة الذين يعيشون على هامش العولمة. ومثلما لا يمكن استدامة الرخاء وسط العيش في عزلة، لا يمكن القضاء على الفقر نهائيا. ولذلك، يجب أن تعود التنمية إلى مركز النقاش العالمي. ويجب أن تطور نظما عادلة وقائمة على أسس لإدارة التجارة العالمية والتدفقات الاستثمارية وحركة الخدمات.

وقبل أربعة أعوام في مؤتمر قمة الألفية، اعتمدنا أهداف تنمية عالمية طموحة، ولكن من دواعي القلق أننا تخلفنا حتى الآن عن تنفيذها.

وبينما ولّدت العولمة تحديات جديدة، فهي أعطتنا تكنولوجيات جديدة للتعامل مع تلك التحديات الهائلة. ويواجه العالم أوبئة كبيرة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولكنه يمتلك اليوم أيضا وسائل علاج ومهارات يمكن أن تخلصه من تلك الآفة. ونحن نواجه مشاكل من تدهور البيئة في العديد من أجزاء كوكبنا، ولكننا أيضا لدينا تكنولوجيات آمنة ومواتية للبيئة.

ويواجه العديد من البلدان مشاكل الجوع وسوء التغذية، ولكننا لدينا أيضا أساليب حديثة لإنتاج الأغذية وتحضيرها لكي نجعل تخليص العالم من الجوع حلما ذا مصداقية ومعقولا. وعلى الرغم من أن اعتمادنا الزائد على الهيدروكربونات يسبب القلق حيال توافر الطاقة لأمد طويل وحيال أمن الإمدادات، فإن التكنولوجيات قد وفرت لنا العديد

المقبلة والانتخابات البرلمانية التي تعقبها الشعب الأفغاني من التعبير عن إرادته بعيدا عن التدخل والتخويف. وستستمر مساعدة الهند لأفغانستان من أجل إعادة البناء والتنمية.

ولقد كانت العلاقات بين الهند وباكستان مثار اهتمام المجتمع الدولي. فمن المعروف أن الهند وباكستان بدأتا في كانون الثاني/يناير من هذه السنة حوارا شاملا من أجل حل كل القضايا بما فيها جامو وكشمير. وأؤكد مجددا عزمنا على السير قدما في ذلك الحوار نحو نتيجة هادفة ومقبولة لدى الطرفين.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام الهند بالمبادئ التي جمعناها في هذه المنظمة. إن تلك المبادئ تحتفظ بأهميتها وصلاحياتها حتى عندما يشكل الاقتصاد العالمي والنظام السياسي الدولي تحديات جديدة. ويتعين أن نتخلى جميعا عن التكهّن بالمستقبل وأن ننحي جانبا العادات المقيدة للفكر ونتقدم بثقة للاستجابة لمتطلبات الحاضر والمستقبل. وعلى كل واحد منا أن يكون مستعدا ليضطلع بالتزامات جديدة ومسؤوليات أكبر ذات صلة باحتياجات عصرنا.

وإني لأحسبه امتيازاً لي أن أقول دون تردد إن الهند واعية بالمسؤوليات التي أمامها. إنني أتحدث عن هند تتحرك - على جبهة التحولات الاقتصادية والتقنية والتنمية. وهي الهند التي لديها موارد بشرية هائلة، ونحن نضع سياسات للاضطلاع بالمهام الناشئة والحاسمة. ولدينا القدرات والقابلية للاضطلاع بهذه المهام، وللمساهمة في إعادة صياغة نظام عالمي عادل وحيوي. ونحن واثقون من أن التزامنا بالصالح العام الذي تجسده منظماتنا هذه في هذا العالم المترابط بشكل لا ينفصم الذي نعيش فيه هو التزام حازم وكامل.

ونحن نستلهم في هذا من رؤية النزعة العالمية التي ورثنا إياها أول رئيس في الهند، جواهر لال نهرو العظيم -

سبيل عمل تعددية الأطراف الفعالة القائمة على توافق عالمي في الآراء يتم التوصل إليه على نحو ديمقراطي.

ولذلك فإن إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكليتها يمكنهما أن يوفرنا لوحدهما الصلة الحيوية في السلسلة المتسعة من الجهود لإعادة تشكيل الهياكل الدولية، وأن يثا فيها قدرا أكبر من المشاركة في اتخاذ القرارات لكي نجعلها أكثر تمثيلا للحقائق المعاصرة.

لقد أقر إعلان الألفية الذي اعتمدناه بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وجه الإلحاح. وأغلبية عظمى من شعوب العالم لا يمكن تهميشها بعيدا عن مؤسسة تصدر اليوم تشريعات بشأن عدد متزايد من القضايا، ولها تأثير يتزايد على الدوام. وتوسيع مجلس الأمن في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء وإدخال بلدان من قبيل الهند بوصفها أعضاء دائمة من شأنهما أن يكونا الخطوة الأولى في عملية جعل الأمم المتحدة هيئة تمثيلية بالفعل.

وأود أن أشير بإيجاز إلى بلدين تجمع الهند بهما روابط صداقة تاريخية وتشكل عودتهما السريعة إلى الحالة السوية سياسيا مركز اهتمام العالم.

يثير الوضع في العراق قلقا كبيرا لدينا. على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في محو خلاف الماضي القريب وضمان أن يتمكن الشعب العراقي قريبا من ممارسة السيادة الفعلية محافظا بذلك على وحدة البلد وسلامته الإقليمية. فإنهاء معاناة الشعب العراقي والاعتراف بتطلعاته يجب أن يكونا هدفين موجهين. وانسجاما مع روابط الصداقة الطويلة الأمد التي جمعتنا مع الشعب العراقي، ستساهم الهند في إعادة بناء العراق على الصعيدين الإنساني والاقتصادي.

وفي السنوات الثلاث الماضية، ساعدت المجتمع الدولي أفغانستان على العودة من حافة الفوضى وعدم الاستقرار المزمّن. ونأمل بصدق أن تمكّن الانتخابات الرئاسية

فمن جهة، هناك تحديات للأمن الوطني والعالمي من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديد النووي، والخطر الذي تشكله الدول المقصرة، أو الإرهاب الذي لا يحترم البشرية ولا الكرامة الإنسانية، كما نتذكر جميعا ببالغ الألم في هذه المدينة.

ومن جهة أخرى، هناك كذلك ما يسمى بالتهديدات اللينة مثل التغيرات المناخية والبيئية بعيدة الأثر، والفقر، والنقص الكبير في التعليم والتدريب، والجوانب السلبية للعولمة، وتدفقات اللاجئين، والأمراض والأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. إنها تهديد للأمن والاستقرار يوقع خسائر فادحة.

إن نوعي التهديدات كليهما - الصعبة والخفيفة - مرتبطتان بشكل وثيق. فقبل كل شيء، نعلم أن أسباب الحرب والعنف والفقر والحاجة والاضطهاد متعددة الأوجه وضاربة الجذور. كما نعلم أن الأزمات ثمرة للفقر والإحساس بانعدام الأمل، والعكس صحيح أيضا. ولن نعلم بالسلام دون تنمية، ولا بالتنمية دون سلام، وبالتالي علينا أن نضمن السلام والاستقرار على نحو شامل - وخاصة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى دول العالم أن تعمل معاً من أجل صياغة العولمة الاقتصادية والتقنية والبيئية وترتفع إلى مستوى التحديات الناجمة عنها. ولن يتأتى لها ذلك دون تعاون وثيق. وفي الواقع، إن ذلك يتجاوز حالياً وسائل الدبلوماسية التقليدية لوحدها. وسيثبت في المستقبل أن قدرة دول العالم على تأمين وإرساء استقرار النظام الدولي بمفردها ستكون غير كافية بصورة مطردة.

وما نحتاجه هو إصلاح بعيد الأثر للنظام العالمي ولؤوسساته التي تراعي كما يلزم هذه التغييرات. وذلك إصلاح نريده على وجه الاستعجال لأن علينا أن نقيم

رؤية نظام عالمي أركانه السلام والانسجام والتعاون والتنمية. وتحتاج تلك الرؤية إلى إعادة إحياء الحكمة الجماعية للمجتمع الدولي من أجل شراكة جديدة تتصدى للتحديات غير المسبوقة التي نواجهها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد يوشكا فيشر، نائب المستشار الاتحادي ووزير خارجية ألمانيا.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): دعوني بداية أن أهنئكم، الرئيس بينغ، على انتخابكم وأعرب عن تمنياتي لكم بكل النجاح في منصبكم المسؤول، وأعرب عن شكري الصادق للرئيس السابق على عمله المتفاني.

إنني أؤيد بيان الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي.

إن العالم يتغير في فجر القرن الحادي والعشرين بسرعة مثيرة. فبمجرد بضعة عقود، ستكون البشرية قد بلغت ٨ بلايين نسمة. ومع شبكة التجارة العالمية وتكنولوجيا الاتصال على الصعيد العالمي، بدأنا نصبح أقرب إلى بعضنا إلى بعض من أي وقت مضى. وسنصبح معتمدين بعضنا على بعض بشكل متزايد اقتصاديا وتقنيا وبيئيا.

وفي الوقت نفسه، نواجه كلنا مجموعة من التحديات والمخاطر الجديدة التي تهددنا جميعا - سواء في الجنوب أو الشمال، والعالم النامي والمتقدم النمو على حد سواء.

وموظفيها. إنهم في الميدان، في مناطق الأزمات العديدة والمنتشرة في أمريكا اللاتينية، وأوروبا، وأفريقيا وآسيا.

وقد أصبح واضحاً بشكل متزايد وجوب انتهاج توجهات مختلفة لمنع وقوع كل أزمة بمفردها وتسويتها. ويشكل التزام الأمم المتحدة بمناطق الأزمات كافة برهاناً على ذلك. وتقوم الأمم المتحدة بتقديم مساهمات كبيرة في كل من أفغانستان، والبلقان، وهاييتي، وفي منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن عدد الأزمات لن يقل في المستقبل عما هو عليه الآن، وأن مهمات المنظمة سوف تزداد.

وإزاء ذلك، يبرز السؤال عما إذا كانت الهياكل التي أقيمت في الأمم المتحدة على أساس تم وضعه قبل ما يقارب ستين عاماً، ما زالت ملائمة لولايتها، وعما إذا كان عملها يتمتع بالقبول الدولي الذي تحتاج إليه. وقد أبرزت النزاعات المتعلقة بأزمة العراق هذه المشكلة من جديد.

إننا على اقتناع بأنه لا بديل لعالم يتصرف بطريقة تعددية الأطراف. ولجعل التعاون المتعدد الأطراف مستداماً وقادراً، فإننا نحتاج إلى إصلاح جريء وشامل في الأمم المتحدة لكي تتمكن من التصدي للتحديات التي نواجهها.

وكان الأمين العام هو نفسه الذي أمسك بزمام المبادرة ونشكره على ذلك. ولهذا الغرض، عيّن فريقاً رفيع المستوى من الخبراء الدوليين سيقدم له مقترحات حول الإصلاح في نهاية هذا العام. ونتطلع باهتمام بالغ إلى ذلك التقرير والمناقشة التي ستبدأ بعد ذلك.

إن التوصل إلى تفاهم جديد ومشترك حول نظام الميثاق بات على المحك. فكيف نتمكن من تشكيل عمليات الوقاية بحيث تصبح أكثر فعالية، وعمليات حفظ السلام بحيث تصبح أكثر استدامة؟ وكيف نتمكن من تنفيذ المزيد من الإصلاحات في ميدان حفظ السلام؟ وما هو بالضبط

نظاماً متعدد الأطراف وفعالاً يمكّننا من العمل معاً لمنع الأزمات والبحث عن حلول طويلة المدى عندما لا يكون ذلك متاحاً.

وقد شهدنا بالفعل تطورات واعدة على الصعيد الإقليمي. فالدول الأوروبية، وبدون أن يغيب عن ذهنها التاريخ المؤلم أحياناً، انضمت معاً في إطار الاتحاد الأوروبي، وبلغت بذلك مستوى جديداً من تعددية الأطراف. وهذا المجتمع السياسي والاقتصادي، الذي يضم الآن ٢٥ دولة، أصبح دعامة للاستقرار في أوروبا وخارجها.

ومنذ إنشاء الاتحاد الأفريقي، تحمّل بشكل لافت المسؤوليات المشتركة لمنع الكوارث الإنسانية وتسوية الصراعات الإقليمية الرئيسية. ويعد ذلك خطوة شجاعة وأساسية إلى الأمام. وهذا الاختراق في مجال تعددية الأطراف في القارة الأفريقية سوف يطور باستمرار المزيد من الحيوية والوضوح.

وبسبب التكافل والتشابك العالميين، نحن بحاجة إلى منظمة عالمية تقيم روابط وثيقة مع هذه الهياكل الإقليمية وتعزز بذلك كفاءة العمل المشترك. والأمم المتحدة هي أهم منتدى لوضع القواعد الدولية. وتنبع قوتها من قوة الحق، كما أبرز الأمين العام في بيانه المؤثر لدى افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة. وبفضل شرعيتها تملك المنظمة سلطة فريدة وعالمية لحل المشاكل بطريقة جماعية. ومنذ سقوط الحاجز الداخلي الذي نشأ عن الحرب الباردة، ما فتئت الأمم المتحدة تؤدي دوراً تزايدت أهميته باطراد. وأخذ المجتمع الدولي يستخدمها بشكل متزايد بوصفها منتدى للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية.

واليوم، يمثل العلم الأزرق عوناً ملموساً للملايين الناس، وغالباً ما يتعلق هذا العون بمسائل أساسية وبالأمل في عالم أفضل. ولذلك نحن مدينون، إلى حد كبير، للمنظمة

وقبل كل شيء، بالتالي، فإن الجهود التي نبذلها في بعثات السلام لن تكون ناجحة إلا إذا أعقبت فترة الالتزام العسكري مرحلة أطول لتدعيم الاستقرار، وفي كثير من الأحيان تصبح هذه المرحلة هي الأصعب. وأفرقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشارية المعنية بإعادة التأهيل في فترات ما بعد الصراع في أفريقيا تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وتلك هي الصورة الحقيقية للعلاقة الحاسمة بين إدارة الصراع والتعاون الإنمائي.

إن هذا النهج الشامل والجامع يتطلب موارد مالية ملائمة. وقد برهنت التبرعات الطوعية أنها غير كافية في الحياة اليومية، ولذلك أقترح تخصيص جزء من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل إعادة التأهيل في فترة ما بعد الأزمة. ويعني ذلك أننا ستمكن من تحقيق ما نسعى إليه منذ زمن بعيد، وهو "حصّة الوقاية"، التي من الممكن أن تساعدنا في توفير تكاليف الصراعات التي تنشب من جديد، وعلمنا نتذكر ما حدث في هايتي في هذا المجال.

وينتقد الكثيرون تعدد المنظمات الفرعية والتابعة للأمم المتحدة. وبالطبع، لا يمكن أن يكون تقليل عدد هذه المنظمات هدفاً بحد ذاته. ولكن يتعين علينا أن نمارس نقداً ذاتياً كافياً وأن نسأل عما إذا كان من الأفضل تجميع الكفاءات في بعض الحالات.

ومع ذلك، توجد أيضاً مجالات في حاجة إلى تجهيز أفضل. وهنا يدور بخاطري، على سبيل المثال، التعامل مع مسائل البيئة في منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، نحن نؤيد الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الفرنسي، جاك شيراك في العام الماضي بشأن تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة بعضوية عالمية. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز إسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى حد كبير، في التنمية المستدامة.

فهمنا لمبدأ الدفاع عن النفس؟ وكيف نعرّف الإرهاب؟ إن الإجابة عن هذا السؤال بشكل خاص تبدو واضحة، ولكن التوصل إلى اتفاق حقيقي سينقلنا، نحن في دول المجتمع الدولي، خطوة إلى الأمام.

لقد طرحت حتى الآن مجموعة من المقترحات الملموسة بشأن إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة. ولذلك، دعوني أجمل بعض الأفكار حول هذه المسألة.

أريد أن أبدأ بالجمعية العامة. فهي الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، وهي الوحيدة التي تمثل عضوية عالمية. ولهذا السبب بالذات، على الجمعية العامة أن تكون أكثر من محفل سنوي نصرف فيه أعمالنا بصورة آلية. ويتعين علينا في المقام الأول أن نركز على المواضيع بصورة أكثر دقة. وعلينا أن نناقش المسائل الأساسية حقاً، فإذا لم نفعل، سستتم مناقشة تلك المسائل الأساسية في محافل أخرى. ثانياً، نحن بحاجة إلى أساليب عمل أكثر كفاءة.

إن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يصبح في نهاية المطاف الجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتشاور وصنع القرار بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد أن المجلس يملك على هذين المستويين قدرة كبيرة لم تستثمر بشكل كامل حتى الآن. فمن جهة، يملك المجلس شبكة من الخبرات لا نظير لها في العالم. وعلينا أن نستخدم هذه الخبرات بشكل أفضل وعلى نحو أكثر استهدافاً. ومن جهة أخرى، نرى في المجلس شريكاً لمجلس الأمن في عمليات حفظ السلام، كما هو وارد في المادة ٦٥ من الميثاق. وعندما يتعلق الأمر بمكافحة أسباب الصراعات وإعادة التأهيل في فترات ما بعد الصراع، فإن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً يؤديه بحيث يمكنه أن يدعم جهود مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وفي عمليات بناء السلام. وينبغي لنا أن نعطي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختصاصات أوسع في مجال العمليات.

جميع المناطق الكبرى في الجنوب يجب أن يمثلها أعضاء دائمون في مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، يتعين أن يراعى في ذلك الأعضاء الذين لديهم القدرة والرغبة اللازمين للقيام بإسهام مجدٍ ومستدام بشكل خاص لصون السلام العالمي والأمن الدولي وتحقيق مقاصد المنظمة. ومن شأن هذا النهج المزدوج أن يزيد كفاءة المجلس وقدرته على التصرف وتأكيد ذاته.

لقد ظل تكوين مجلس الأمن دون تغيير لمدة ٤٠ عاما. وأرى أن الوقت قد حان ليتكيف مع الواقع العالمي الجديد. أما الحلول المبتسرة أو المؤقتة فليست بالضرورية ولا بالمفيدة. وتعرب ألمانيا، كما أعربت البرازيل والهند واليابان، عن استعدادها للاضطلاع بالمسؤولية المقترنة بشغل مقعد دائم في مجلس الأمن، ولكن من المهم لنا بصفة خاصة أن تكون القارة الأفريقية ممثلة بين الأعضاء الدائمين الجدد.

وهناك جانب ثانٍ يتعين أخذه أيضا بعين الاعتبار في إصلاح مجلس الأمن. وبصفة عامة، ينبغي لعدد أكبر من الدول الأعضاء المنخرطة في أعمال الأمم المتحدة أن تكون لها القدرة على المشاركة بقدر أكبر في أعمال مجلس الأمن. ولكي يحدث ذلك، يتعين أيضا إيجاد مقاعد غير دائمة إضافية. وهذا من شأنه الإبقاء على التوازن بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وإصلاح الأمم المتحدة، كما أسلفت القول، سوف يشكل الموضوع المحوري والمميز لدورة الجمعية العامة الحالية. ومن ثم فيني أدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي. لنستغل الدورة التاسعة والخمسين، وإلى أن يحين موعد الدورة التالية في عام ٢٠٠٥، لمباشرة الإصلاحات التي طال انتظارها وتحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد. وعلينا، نحن الدول الأعضاء، أن نستجمع البصيرة السياسية والإرادة والإبداع لنوائم بين المنظمة وبين الواقع العالمي. وألمانيا على استعداد لأن تلتزم بالمساهمة.

إن الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم الدولي، أي مجلس الأمن، هو في صميم إصلاح الأمم المتحدة. فالصراعات في تزايد مستمر. وهي منتشرة في كل القارات، وتزداد تعقيدا على الدوام. وبالمقابل، تعاظمت باستمرار مسؤوليات مجلس الأمن واختصاصاته. وسوف يتعاظم باطراد دور منع نشوب الأزمات. وفي مجال بناء السلام، ستزداد باستمرار الحاجة إلى استراتيجيات أكثر شمولا، وإلى تعاون أوثق، وإلى مزيد من الموارد. وسيؤدي ذلك إلى اتخاذ المزيد من القرارات التي تتطلب التزامات على الأمد الطويل، وإلى وضع قانون دولي جديد، وإلى تدخلات واسعة في سيادة الدول.

وإذا كنا نريد حقا أن تقبل قرارات مجلس الأمن بوصفها قرارات شرعية، وأن تنفذ بشكل فعال، فلا بد لنا من إصلاح المجلس. وينبغي له أن يمثل بشكل أوسع منظمة دولية تضم اليوم أكثر من ١٩١ بلدا. ولا يبدو ذلك ممكنا بدون زيادة عدد المقاعد للأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وأسباب ذلك لا تحتاج إلى توضيح.

إن مجلس أمن يضم عددا أكبر من الأعضاء سيتمتع بقبول أكبر على الصعيد الدولي، مما سيمنحه المزيد من السلطة. وكلما زاد التوازن والشمول في تمثيل جميع القارات - وكذلك أيضا، بين الأعضاء الدائمين - سيؤدي ذلك إلى شعور أقوى بملكية مجلس الأمن من قبل جميع الدول. وبالمثل، سيعزز توسيع المجلس حوافز أعضائه الجدد لتقديم مساهمات طويلة الأمد من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ويجب أن تتجلى في هذه الزيادة بدرجة كافية التغيرات الهائلة التي حدثت من قبيل إنهاء الاستعمار وانتهاء الحرب الباردة والعولمة. ويجب أن يعكس تكوين المجلس في نهاية المطاف الواقع الجغرافي السياسي الراهن. ويعني هذا أن

وكان يُنظر إلى مشاكل الإرهاب والأصولية الإسلامية والمطعم النووي الإيراني في وقت من الأوقات على أنها مشاكل محلية، أي مشاكل خاصة بإسرائيل، وليست تحديات تهدد مجتمع الدول بأكمله. أما اليوم فمجتمعنا الدولي أكثر اتحاداً من أي وقت مضى في المعركة ضد الإرهاب، الذي ليس له من هدف سوى تقويض كل ما نسعى لبنائه، أي: السلام والاستقرار والرخاء وتوفير الفرص للجميع.

ونحن اليوم متحدون أكثر من أي وقت مضى في معارضتنا لانتشار أسلحة الدمار الشامل. إذ يدرك المجتمع الدولي الآن أن إيران بقذائفها التي يمكن أن تصل إلى لندن وباريس وبرلين وجنوب روسيا، لا تشكل خطراً على أمن إسرائيل وحدها، بل على أمن واستقرار العالم بأسره. والواقع أن إيران قد حلت محل صدام حسين بوصفها المصدر الأول في العالم للإرهاب والكراهية والقتل.

ويدرك المجتمع الدولي الآن أيضاً، كما يتجلى في قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أن احتلال سوريا للبنان ودعمها للإرهاب الفلسطيني يجب أن ينتهيا لكي تتحقق آمالنا الجماعية.

ويدرك المجتمع الدولي الآن أن الإرهاب والطغيان هما التوأم المعادي لحريات الأفراد وحقوق الإنسان التي تتحدد بها إنسانيتنا، بما فيها حق الحياة ذاته.

واليوم يعلم مجتمع الدول أن تأمين الحرية والديمقراطية لجميع شعوب العالم يجب أن يكون هدفنا الجماعي. فصور اللحم البشري الذي مزقه الإرهابيون، من نيويورك إلى بيسلان، وبالألمس فقط، مرة أخرى في القدس، تنبهنا إلى التحديات الماثلة أمامنا.

من منطلق الاتحاد هذا، وباسم جميع من يعانون في هذا العالم من الإرهاب والطغيان، أهيب بالجمعية أن تعيد

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد سيلفان شالوم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إسرائيل.

السيد شالوم (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيكم يا سيدي وزير خارجية غابون على توليكم رئاسة الجمعية العامة وأن أرجو لكم كل التوفيق.

أنشئت الأمم المتحدة بسبب ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من خراب لأجل بناء عالم متحد يسوده السلام. واليوم، بعد ٦٠ عاماً من ظهور المنظمة، يجب علينا أن نتساءل: لأي غرض اتحدنا أو في مواجهة ماذا اتحدنا؟ هل نحن متحدون من أجل السلام والأمن؟ وهل نحن متحدون من أجل الإنصاف والعدالة؟ وهل نحن متحدون في مواجهة الإرهاب؟ وهل نحن متحدون لمكافحة الطغيان؟

أم أننا، مع الأسف، غير متحدين إلا في أغلبية أصوات مريبة لأخلاقية تمسخ المثل العليا النبيلة التي أقيمت على أساسها هذه الهيئة مسخاً؟ إن غدا عيد الغفران، أقدس أيام التقويم اليهودي، وهو اليوم الذي يقف فيه جميع اليهود أمام الله ليحاسبوا على أفعالهم. وهو وقت ملائم تماماً لكي تنخرط جميع الدول، فرادى ومجموعة، في عملية محاسبة من هذا القبيل.

ويخيل إليّ أن تغيراً قد طرأ على العالم. ففي مواجهة حملة الإرهاب العالمية التي لم تترك بلداً دون أن يتعرض لتأثيرها المدمر، بدأ العالم يدرك ما عرفناه في إسرائيل منذ أمد طويل: أدرك أن الإرهاب يتهدد بالخطر البشرية بأكملها، وليس فقط بلدانا بعينها، وأن الرد على هذا الخطر العالمي يجب أن يكون عالمياً أيضاً حتى يتسم بالفعالية، وأن خطر الإرهاب في أي مكان يشكل تهديداً للحرية في جميع الأمكنة، وأن محاربة الإرهاب ذات أهمية حيوية لقدرتنا على إقرار السلام.

وحيثما أتكلم عن الإرهاب وآثاره على الحياة والحرية، أتكلم من واقع خبرة شخصية مريرة. فمسقط رأسي بير سبع عانى من تفجيرين انتحاريين قبل ثلاثة أسابيع فحسب. وأزهقت أرواح ستة عشر من الأبرياء حينما انفجرت الحافلة التي كانت تنقلهم. ووسط اجتماع مهم مع مسؤولين كانوا يزوروننا، هرعت لأطلب أمي وأخي هاتيفيا للتأكد من أنهما على قيد الحياة. وحماس، التي تعمل بحرية من أراض فلسطينية وتتلقى التأييد والملاذ الآمن من النظامين في دمشق وطهران، أعلنت بفخر مسؤوليتها عن تلك الهجمة المروعة.

وأمس أيضا، حينما كنت في اجتماع مع الأمين العام لمناقشة السلام في الشرق الأوسط، تبليت نبأ وقوع اعتداء وحشي هو كناية عن عملية انتحارية بالقنابل سببت تحول اثنين من الإسرائيليين إلى أشلاء على يدي إرهابي فلسطيني. وهذا الصباح، مرة أخرى، قتل فلسطينيون ثلاثة شبان إسرائيليين في هجمة على موراغ.

وفي العام الماضي وحده، قتل مائة وخمسون إسرائيليا وأصيب الآلاف بجراح في أكثر من ٤٠ تفجيرا انتحاريا منفصلا وهجمات أخرى متعددة. ومنعت تدابيرنا الدفاعية وقوع أكثر من مائتي محاولة لتفجيرات انتحارية.

ولا تنجو أم إسرائيلية من الخوف من فقدان طفلها. ولا يوجد أي طفل إسرائيلي محصن ضد خطط الإرهابيين. وباسم الله في الأعالي وباسم الإنسانية هنا على الأرض، يجب أن يتوقف هذا القتل.

إن الإرهاب الفلسطيني هو السبب الرئيسي في عدم تحول حلم السلام في الشرق الأوسط إلى حقيقة حتى الآن. ومكافحة هذا الإرهاب أمر حيوي لاحتمالات تحقيق السلام في منطقتنا. ولا توجد أية مبادرة للسلام قادرة على البقاء إذا واصل الإرهابيون العمل بحرية على تقويضها.

تحديد آمالها وأولوياتها. أدعو الجمعية لإنهاء انشغالها بإسرائيل ولكفالة تخصيص موارد الأمم المتحدة على نحو أكثر مساواة وأكثر فعالية. فيجب أن تقدم أمنا المتحدة الحلول للتحديات العالمية المتمثلة في الجوع والفقر، وفي المرض وانتشار الأسلحة، في الاتجار بالمخدرات، وفي البيئة المستدامة. ولا يجب أن ندع رغبة الفلسطينيين في التشهير بإسرائيل تصرف مجتمعا العالمي عن التزامه بمعالجة احتياجات جميع الشعوب.

أدعو الجمعية إلى التصدي دون وجل لانخراط إيران وسوريا الفعلي في الإرهاب ولا استمرار احتلال سوريا للبنان. فلا مكان في مجتمع الدول لمن يروجون لقتل الأطفال. وأدعو الجمعية إلى تعزيز التدابير العملية لمساعدة الدول على قطع جميع شرايين الحياة المالية والسياسية للإرهاب.

أدعو الجمعية إلى التصدي لنمو معاداة السامية وغيرها من أشكال العنصرية والتعصب. وأحثكم يا سيدي الرئيس، كما أحث الأمين العام، على الدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية لبحث هذه المسألة الحيوية. فجميعنا مشتركون في مسؤولية تثقيف أولادنا بشأن التفاهم والتسامح بدلا من تلقينهم الكراهية والتحريض.

يجب علينا أن نبني ائتلافا متحدا وعالميا لمحاربة الإرهاب والعنصرية ومعاداة السامية. يجب علينا أن نبني جبهة متحدة لمكافحة قتلة أطفالنا الوحشيين.

ولا توجد في تلك المعركة حلول وسط. وليس هناك أي مجال للتفسيرات أو للأعذار. وليست هناك أية ظروف تخفيفية. إن الإعلانات والإدانات مهمة جدا، ولكنها ليست كافية. إذ تقع على عاتق كل أمة وكل حكومة وكل زعيم مسؤولية اتخاذ إجراء. أما الذين اختاروا بدلا من ذلك تأييد الإرهاب ورعايته، فيجب عزلهم وجعلهم مسؤولين عن جرائمهم.

إلى المفاوضات. ونحن على اتصال دائم مع مجتمع المانحين والبنك الدولي في جهد مشترك لإعادة بناء غزة عقب الانسحاب الإسرائيلي.

وعلى الجبهة الأمنية، فإن إسرائيل تبني جداراً أمنياً لوقف موجة الهجمات الفلسطينية الطاغية. وبعد ٢٠ ٠٠٠ هجمة إرهابية، نستحق أن نحمي شعبنا. وليس هناك أي بلد آخر يفعل خلاف ذلك بعد ٢٠ هجمة، لا بل ٢٠ ٠٠٠ هجمة إرهابية. إن الجدار لا يزهق أرواحاً بل يحافظ عليها. وحيثما يوجد جدار، لن يكون هناك إرهاب. وحيثما لا يوجد جدار، سيكون هناك إرهاب. إن المسار المعدل للجدار يعبر عن التوازن الضروري بين أمن مواطنينا ورفاهة السكان الفلسطينيين، حسبما تدعو إليه المحكمة الإسرائيلية العليا. والأكثر أهمية أن الجدار يمكن هدمه. ولكن الأرواح التي يؤدي بها الإرهاب لا يمكن إعادتها إلى الحياة مرة أخرى. والجدار الذي سيساعد على إخراج الإرهاب من المعادلة يسهم في احتمال العودة إلى المفاوضات وتحقيق رؤية خريطة الطريق للسلام.

وأناشد الجمعية الإقرار بهذه الحقيقة ورفض الجهد الفلسطيني المتواصل لدفع الوفود إلى التصدي لرد إسرائيل على الإرهاب بدلا من التصدي للإرهاب ذاته.

وفي نهاية المطاف نحتاج إلى إجراء اتصال وحوار حقيقيين على أساس الاحترام المتبادل للناس بين الطرفين إذا ما كان لنا أن نحل الصراع في الشرق الأوسط. وحكومة إسرائيل مستعدة للقيام بهذا الاتصال. ونحن على استعداد للتفاوض مع أي زعامة - من سوريا أو لبنان أو من الفلسطينيين - تأتي إلى مائدة المفاوضات من دون إرهاب وبعزم حقيقي على إيجاد حلول لخلافاتنا تكون مقبولة للطرفين.

وغدا، يوم كيبور، هو يوم للصلاة والصيام والتدبر لليهود. وفي بير سبع، في معبد يهودي يحمل اسم

وتقر خريطة السلام بذلك. فهي تنادي في المرحلة الأولى باتخاذ إجراءات فلسطينية مستدامة ضد الإرهاب، وتفكيك المنظمات الإرهابية، ووضع نهاية للتحريض في المدارس وفي وسائل الإعلام. والحزن أن القيادة الفلسطينية الحالية رفضت الوفاء بتلك الالتزامات الأساسية، وفضلت إلقاء اللوم على إسرائيل لفشلها في كل ذلك. ويصرف الجانب الفلسطيني طاقة في مقارعة إسرائيل هنا في الأمم المتحدة أكثر مما يصرفه في مكافحة الإرهابيين على أرضه بالذات.

إن هذا أمر غير مقبول في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. فالفلسطينيون غير معفيين من حتمية الحرب العالمية ضد الإرهاب. بل على العكس من ذلك، إذ من صالحهم أن ينضموا إليها. والوقوف في وجه حماس والجهاد الإسلامي يعني مناصرة الحقوق الفلسطينية وليس الوقوف ضدها.

ونحث المجتمع الدولي على الإقرار بهذه الحقيقة وعلى مساعدة أصوات الإصلاح والاعتدال داخل المجتمع الفلسطيني على الظهور. إن مستقبل الشعب الفلسطيني ستحدده الخيارات التي يختارها الفلسطينيون وقيادتهم على أرض الواقع. والحلول للفلسطينيين والإسرائيليين معا تكمن في غزة وفي رام الله وليس في لاهاي أو نيويورك.

إن إسرائيل تعمل على الجبهتين الدبلوماسية والأمنية كليهما لمواجهة عواقب هذا الفشل المزمع للقيادة الفلسطينية. فعلى الجبهة الدبلوماسية، قبلت إسرائيل خريطة الطريق في أيار/مايو ٢٠٠٣، ونظمت ملتزمين بتحقيقها. وفي الوقت نفسه، ليس هناك مع ذلك أي شريك فلسطيني مسؤول مستعد للانضمام إلينا في هذا الجهد. إن إسرائيل تخطط الآن لتنفيذ خطة فض الارتباط بوصفها وسيلة لتعزيز الأمن ووضع جدول أعمال جديد واعد بقدر أكبر للعودة

ومما يهدد استقرار العالم كذلك الانتشار المستمر لأسلحة الدمار الشامل. ونجم فشلنا حتى الآن بوصفنا منظمة في هذا المجال عن عدم اتفاق الأعضاء على جدول زمني مناسب لتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي.

وقد صيغت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية بوصفهما خطوة أساسية أولى نحو عالم خال من الأخطار التي تمثلها هذه الأسلحة. ومن الواضح أننا في حاجة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار، ووقف تدفقات الأسلحة التقليدية، والألغام المضادة للأفراد إلى المناطق التي تدور فيها الصراعات، أو إلى أيدي الإرهابيين. ولذلك، تناشد مملكة سوازيلاند مؤتمر نزع السلاح تنفيذ اقتراح حركة عدم الانحياز، عن طريق إنشائه، على سبيل الأولوية القصوى، لجنة مخصصة لبدء المفاوضات حول برنامج كامل، وبجدول زمني محدد، للقضاء على الأسلحة النووية في البلدان التي تمتلكها.

ومع أن احتمال نشوب صراع عالمي قد انخفض منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أنه في حقيقة الأمر، طرأ تزايد مواز في الصراعات الداخلية والاضطرابات عبر الحدود الناجمة عن أسباب مختلفة، بما فيها المواجهات العرقية والدينية.

إن الحالة في الشرق الأوسط هي حتما في صلب المناقشات حول السلم والأمن. وتتعهد مملكة سوازيلاند بمواصلة دعمها لكل المبادرات والجهود الرامية إلى تسوية تلك المسألة وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونؤمن إيمانا صادقا بأن دور الأمم المتحدة الحيوي سيبقى دورا أساسيا في تسوية الصراع في الشرق الأوسط.

إن إنشاء الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والخطوات الكبيرة التي اتخذت خلال العامين الماضيين، أمور تدل دلالة واضحة على أننا نسير في الاتجاه الصحيح. ونؤمن بأنه مع دعم المجتمع الدولي، وبروح

والسدي، سأصلي مع الذين دفنوا أطفالهم القتلى مؤخرا. وسأصلي لكي تتحقق تطلعاتنا المشتركة في الحياة والحرية وتنتصر على الإرهابيين والذين يمولونهم. وأصلي لكي يمنحنا الرب السلام على الأرض للبشرية جمعاء. وسأصلي لكي تتحد البشرية - من خلال الأمم المتحدة - للمساعدة على جعل هذا الحلم حقيقة.

وأود أن أقول باللغة العبرية، سنة سعيدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل ألبرت شابانغو نائب رئيس وزراء سوازيلاند.

السيد شابانغو (سوازيلاند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنقل إلى جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة التحيات الحارة وأفضل التمنيات من جلالة الملك مسواقي الثالث، وصاحبة الجلالة الإندلوفوكازي، والحكومة، وفي الواقع، الأمة السوازية بأسرها.

إن مملكة سوازيلاند تهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة. ونشعر بالاعتزاز على وجه الخصوص لأن شقيقا أفريقيا قد انتخب لهذا المنصب الصعب، ونحن على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية وخبراتكم ستساعدكم في قيادة الجمعية نحو نتيجة ناجحة لمداولهما.

لقد انشغل العالم في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبحق، بمسألة الأمن وشن الحرب على الإرهاب. وتستمر مملكة سوازيلاند في إدانتها التي لا لبس فيها للإرهاب الذي يشكل تهديدا دائما لسلام العالم وأمنه واستقراره. وكجزء من دعمنا للتحالف ضد الإرهاب، تعكف حكومة سوازيلاند على دراسة اتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بالإرهاب، ليس لاعتماد هذه الاتفاقيات الهامة فحسب، بل للامتثال لها أيضا. وسيناقش برلمان مملكة سوازيلاند مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي طال انتظاره، ونأمل أن يعتمده في دورته القادمة.

للأمم المتحدة أن تحافظ على مصداقيتها وسلطانها العالميتين واللازميتين لعملها. ويجب أن يكون هدفنا هو تحويل المنظمة إلى مؤسسة تمثل حقيقة جميع الأعضاء، وأن تعمل بشفافية وكفاءة، بينما تظل ثابتة في التزامها ومقاصد وأهداف ميثاقنا التأسيسي. ونعتقد أن تحقيق توازن التمثيل في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ينبغي أن يكون على رأس أولوياتنا.

وفي ذلك الصدد، نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن. فالجلس يحتاج بصفة خاصة إلى الإصلاح من أجل تعزيز شرعيته. ويجب أن يعكس تشكيكه تعدد وتنوع أعضاء الأمم المتحدة، وأن يعترف بالتحويلات الجغرافية السياسية العميقة التي حدثت في التاريخ الحديث. ومع ذلك، فإن انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الأعضاء في مجلس الأمن جعل إحراز تقدم في برنامج عمل الإصلاح بعيد المنال.

وبالانتقال الآن إلى مسألة التنمية، نعتقد أن إعلان الألفية كان نقطة تحول في تنفيذنا لمهمة التنمية المستدامة التي عهد بها بالإجماع إلى الأمم المتحدة. وفي الحقيقة، هذه هي المرة الأولى التي اتفق فيها رؤساء الدول أو الحكومات على أهداف محددة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتربوية حتى عام ٢٠١٥. وفي رأينا أن الزعماء كانوا محقين عندما حددوا المواضيع ذات الصلة، كالسلم، والأمن، والتنمية، والقضاء على الفقر، كأولويات ينبغي معالجتها، لأن استقرار العالم في المستقبل يعتمد على قدرة الحكومات الوطنية على تعزيز الزخم نحو التنمية الاقتصادية، وعلى قدرتها على تحسين فرص العمل المتاحة وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.

إن البلدان النامية تواجه مصاعب خاصة في تصديدها للتحديات الناجمة عن العولمة. ونتيجة لذلك، بقيت بلدان نامية عديدة، وخاصة أقل البلدان نمواً، مهمشة في الاقتصاد

الشراكة الحقيقية التي يميزها الاحترام المتبادل، سننجز في تحقيق أهدافنا، ومبادراتنا، وجهودنا لرفع مستوى المعيشة لشعوبنا.

وقد وضعنا ثقتنا في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كأداة للانتقال من حالة التخلف الإنمائي والصراعات التي سادت في الماضي من خلال مواجهة الأسباب الأساسية لمشكلاتنا. واستمرار دمج مبادراتنا وبرامجنا على مستوى القارة الأفريقية سوف يمكننا من تحقيق النمو الحقيقي والمستدام لاقتصاداتنا. وبالعامل معاً، وبوحدة الهدف، سوف نحقق النجاح. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام بإنشاء الفريق الاستشاري المعني بالدعم الدولي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ونرى أنه سيساعدنا في بذل جهود أكثر فعالية من أجل النهوض بتنمية أفريقيا.

إننا نتصدى بجهود متكاثفة أيضاً للصراعات التي ما زالت تهدد السلم والاستقرار والأمن في القارة الأفريقية. ونحن ندرك أنه بدون توفر هذه العناصر، لن نتمكن من تحقيق أهدافنا الإنمائية، خاصة وأننا نعلم أن شعوبنا لا يمكنها أن تكون منتجة وأن تمارس التجارة الداخلية أو مع سائر العالم في ظل ظروف لا يسودها السلم والاستقرار والأمن، هذا ناهيك عن هدر الموارد على الأسلحة.

وكان إنشاء مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي معلماً في جهودنا الرامية إلى إدارة صراعاتنا. واسمحوا لي أن أخص الأمين العام كوفي عنان بالإشادة على جهوده التي لا تكل في إبراز ومواجهة مشاكل أفريقيا. ونتطلع إلى تسوية كاملة للنزاع في الصومال، وعلى وجه الخصوص، إلى حل النزاع في منطقة دارفور في السودان.

إن التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم تضيف أهمية خاصة وعاجلة على مبادرات إصلاح المنظمة. وتؤمن مملكة سوازيلند بأن هذه الإصلاحات أساسية إذا ما أريد

الأموال والموارد المتاحة للبلدان المدرجة في فئات أخرى. وسوف نعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة على كفاءة تصويب ذلك الوضع.

وريشما يتم ذلك، نركز كل جهودنا والموارد المتاحة لنا على البرامج التي تتصدى للتحديات التي يمثلها الفقر على نحو مستدام ومنصف. وتشتمل استراتيجيتنا الوطنية للتنمية، وهي ثمرة للتشاور المباشر مع كافة الجهات ذات المصلحة، على جميع الأهداف الإنمائية الثمانية ذات الأولوية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، لكي توفر لنا مخططاً للعمل الحكومي من أجل تحقيق الرؤية المتمثلة في تحسين أحوال شعبنا المعيشية بحلول عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من كل الجهود التي نبذلها وما نحرزه من نجاح محدود في كثير من المجالات، تظل قدرتنا محدودة على تحقيق أهدافنا نظراً لمشاكل عديدة تؤثر علينا في نفس الوقت وليس بوسعنا التغلب عليها بمفردنا. وشأننا شأن جميع البلدان النامية، فإننا نتعرض للخطر خاصة في أوقات الشدائد الاقتصادية العالمية، كما أننا معرضون بشكل خاص للإصابة بالأمراض والآثار التغير في الأنماط المناخية.

ومما يضعف جهودنا الرامية لمواجهة تحديات التنمية الماثلة أمامنا التهديد الذي تشكله أخطار صحية متعددة، منها الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصفة خاصة. فما زال الإيدز يحصد أرواح الكثيرين من شعبنا. ولم ينج قطاع من قطاعات التنمية من التأثير المدمر لتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأمر الذي يفرض عبئاً هائلاً على مواردنا المالية والبشرية لدى قيامنا بالتدخلات اللازمة. ونحن نهاجم العدو على جبهات شتى مع إيلاء الأولوية للوقاية والرعاية والإرشاد والعلاج. وقد حققت لجنتنا الوطنية للاستجابة في حالات الطوارئ بعض النجاح فيما يتعلق بتقديم الرعاية المنزلية والمجتمعية لمن يصابون بالمرض من جراء العدوى.

العالمي المعولم. ولذلك، نجد أن فوائد العولمة غير موزعة بصورة متساوية. وفي ذلك الصدد، تعتقد مملكة سوازيلاند أنه من أجل تحقيق زيادة قصوى في فوائد العولمة، فإن عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي ينبغي أن تأخذ في الحسبان مستوى النمو الاقتصادي لكل بلد وقدرة مؤسساته ومشاريعه. وينبغي النظر بشكل خاص في الإمكانات المحددة للتنمية الوطنية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الظروف الأولية المتعلقة بالحجم، والموارد الطبيعية، والهياكل الاقتصادية، والمواقع الجغرافية. ومن الضروري أيضاً أن تراعى الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية الخاصة بالبلدان النامية على وجه التحديد، نظراً لأنه لا يمكن أن توجد استراتيجية واحدة للتنمية التجارية تصلح للجميع.

وأرى أنني أتكلم باسم كثيرين في العالم النامي حين أقول إن الاقتصادات الصغيرة لا تلقى معاملة عادلة في التجارة العالمية. ومما سيوجه ضربة قاضية إلى كثير من اقتصاداتنا الضعيفة لا محالة اعتزام إلغاء الشروط التفضيلية المقدمة لمنتجاتنا الزراعية واستمرار تقديم أشكال الدعم لتلك المنتجات الآتية من العالم المتقدم. ونطلب التفهم والتقدير لحالتنا من جانب شركائنا المتقدمين نمواً. كما نطلب شراكة تأخذ بعين الاعتبار أحوالنا الفريدة كبلدان نامية حتى يتسنى لنا المشاركة بفعالية في السوق العالمية. ونتعهد من جانبنا، بوصفنا اقتصادات صغيرة، أن تتسم منتجاتنا بالجودة والمستويات الرفيعة. ومزارعوننا على أهبة الاستعداد لتقديم أفضل المنتجات للأسواق الدولية. ويجدر التنويه بأن الدخول الزراعية تشكل حجر الزاوية في تنمية مجتمعاتنا الزراعية.

أما بالنسبة لنا في مملكة سوازيلاند، فلا يزال تخفيف حدة الفقر يحتل مركز الصدارة في قائمة أولوياتنا. ذلك أن ما نسبته ستة وستون في المائة من شعبنا يعيشون دون مستوى الفقر المسلم به دولياً، غير أن تصنيفنا ضمن بلدان الدخل المتوسط الأدنى يحول دون حصولنا على كثير من

مشروع دستور المملكة، وسوف يقدم هذا المشروع قريبا إلى البرلمان للنظر النهائي فيه قبل نهاية هذا العام.

وتتمتع مملكة سوازيلند منذ أكثر من ٣٠ عاما بعلاقات ممتازة مع دولة مستبعدة من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة على الرغم من سجلها البارز في المساعدة الإنمائية الدولية وعلى الرغم من وفائها بجميع شروط العضوية في المنظمة. وأشار بذلك إلى قضية ٢٣ مليوناً هم سكان جمهورية الصين في تايوان، الذين حرّموا حق المساهمة في المبادرات العالمية التي تتخذها هذه الهيئة العالمية. وقد حققت حكومة وشعب جمهورية الصين في تايوان قفزات هائلة من الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأظهرت استعداداً وقدرة على تبادل ما لديهما من خبرة ومشورة مع جميع دول العالم. ولذلك، تقترح مملكة سوازيلند على الجمعية أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذه المسألة لكفالة إشراك جمهورية الصين في تايوان في أنشطة الأمم المتحدة والوكالات المنتسبة لها.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتنان جلالة الملك، والإندولوفوكازي، وحكومة وشعب سوازيلند للأمم المتحدة ووكالاتها على برامج المساعدات الكثيرة التي تضطلع بها في مملكة سوازيلند منذ استقلالنا.

ونرى أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة بحق، لا تزال تمثل الأمل الوحيد للتغلب على التحديات المعقدة الكثيرة التي تواجه العالم اليوم. فرغم الانتكاسات، ورغم العوائق التي تحول دون تحقيق أهدافنا الجماعية، لا مجال للشك في أن العالم يمكن أن يكون مكاناً أشد اضطراباً بدون الجهود التي نبذلها كلنا مجتمعين. لذا فإن مملكة سوازيلند تعزز اعتزازاً كبيراً بأن تؤكد من جديد

ومن دواعي الأسف أننا نعاني حالياً من هجرة الممرضات المؤهلات اللواتي يجري توظيفهن في العالم المتقدم النمو. ويؤثر نزوحهن تأثيراً ضاراً على جهودنا المبذولة لبناء القدرات. وقد وجه هذا النزوح، بالإضافة إلى آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأخرى الأوسع مدى، ضربة موجعة لاقتصاداتنا.

وتواصل مملكة سوازيلند وضع رفاه الأطفال ضمن الأولويات في استراتيجيتنا الإنمائية. وفي هذا الصدد، تحارب كل من الحكومة والقطاع الخاص، بما فيه المنظمات غير الحكومية، بحماس وإصرار مع محنة الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعاف، الناجمة عن آثار الوباء. وتوفر الحكومة منحاً دراسية لهؤلاء الأطفال ضماناً لعدم تعرض تعليمهم للضرر. وتوفر الحكومة وأوساط الأعمال التجارية، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية، برامج للتغذية المدرسية من أجل تحسين التوازن في غذائهم. كما أننا نستغل هياكلنا التقليدية في تلبية احتياجاتهم المادية والانفعالية. ويشمل هذا توفير هياكل الإبلاغ المحلية لمنع الإساءة لهؤلاء الأطفال. كما توفر الشياخات الحقول التي يمكن للمجتمعات المحلية زراعة الأغذية لصالح الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعاف.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتنان الدولة السوازية بأسرها للأمم المتحدة ولجميع شركائنا الإنمائيين على الدعم الذي ما زلنا نتلقاه في مواجهتنا لهذا المرض الفتاك. وما برح الدعم الذي نتلقاه من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يقوي ويمول برامجنا واستراتيجيتنا في أثناء حربنا على هذا البلاء. وسنظل مدينين لكم بالفضل إلى الأبد أيها الزملاء الأعضاء.

إن مملكة سوازيلند ملتزمة كل الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون. وقد أتمت الدولة من فورها مناقشة

الشامل والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والدول المنهارة والكوارث البيئية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمراض الوبائية والكوارث الإنسانية الواسعة النطاق والجوع والفقر، المشاكل الأساسية التي علينا أن نواجهها بشكل متضامن بغض النظر عن موقعنا الجغرافي أو ثقافتنا أو ديننا.

في السنة الماضية، أعلن الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لتقييم التهديدات والتحديات واقتراح للتعامل معها، بما في ذلك إصلاح النظام العالمي المتعدد الأطراف. إننا نساند كلية تلك الجهود. ونحن نتوق إلى المساهمة بشكل بناء بكل قدراتنا في جعل الأمم المتحدة على أكبر قدر ممكن من الفعالية من أجل القرن الحادي والعشرين.

(تكلم بالفرنسية)

إن التحديات والتهديدات الكبرى التي تواجهنا اليوم مصدر قلق عميق لنا وللشعوب التي نُمثلها. ومع ذلك، أنا مقتنع أن علينا أن نتجنب بأي ثمن جونا إلى التشاؤم والقلق بشأن المستقبل. وأشاطر ملايين الأشخاص عبر العالم ما شهدناه مؤخرا من الأمل والتفاؤل والتصميم خلال الألعاب الأولمبية في أثينا.

ففي أثينا، كرس رياضيو العالم أنفسهم لقضية نبيلة وأثبتوا لنا أن التنافس لا يعني بالضرورة التوتر والخلاف والأزمة والصراع. على العكس من ذلك، أثبتوا أن تطلعات كل الأطراف لا يمكنها أن تتعايش سلميا فحسب، وإنما يمكنها أن تقود كذلك إلى تعزيز الصداقة والتضامن والتعاون بين الأفراد والأمم.

يجسد المثل الأعلى للهدنة الأولمبية الأمل المعاصر للإنسانية في التسوية السلمية للصراعات التي تخرب العالم. وقد أيدت الجمعية العامة بالإجماع في العديد من المناسبات

التزامنا بالمبادئ والمثل العليا الواردة بالميثاق، ونسأل الله تعالى أن يرعانا ويرشدنا خلال الأزمنة العصيبة التي تنتظر منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

لصاحب المعالي السيد بيتروس موليفياتس، وزير خارجية اليونان.

السيد موليفياتس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أبدأ يا سيدي الرئيس بتهنئتك على انتخابكم لمنصبكم الشاق. وفي ظل إدارتكم القديرة، سوف تنطلق الجمعية في سعيها الحثيث لإقرار السلام والاستقرار والرخاء في كافة أنحاء العالم. وأستطيع أنؤكد لكم دعم اليونان الراسخ لكم فيما تبدلون من جهود. كما نتوجه بالشكر للرئيس السابق، السيد جولييان هونتي، على جهوده النموذجية وإنجازاته في تنشيط أعمال الجمعية العامة، وفي كثير من المسائل الأخرى.

وتعرب حكومة اليونان عن تأييدها الكامل للبيان

الذي أدلى به منذ يومين وزير خارجية هولندا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/59/PV.3)، وللأولويات التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي للجمعية العامة في هذه الدورة.

في بداية القرن الحادي والعشرين، غيرت أحداث هامة جدا العالم الذي نعيش فيه. فبدءا من المأساة المروعة جدا التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى الهجمات التفجيرية في مدريد والأعمال الأخيرة التي لا توصف فظاعتها في بيسلان، تسبب الاستعراض الأسود لأعمال العنف الأعمى في معاناة إنسانية كبرى.

وقد زاد هذا من مسؤوليتنا ووطد عزمنا على العمل بشكل متضامن من أجل عالم أكثر أمنا وإنصافا. وأصبحت محاربة الإرهاب أكثر المهام إلحاحا من بين أولوياتنا. وعلينا أن نتنصر في هذه الحرب. لكن هناك إلى جانب كارثة الإرهاب العديد من التحديات والمشاكل الخطيرة الأخرى التي ابتليت بها البشرية. إذ يشكل انتشار أسلحة الدمار

وفي سياق ذلك المسعى، ترحب اليونان بالمقترحات التي قدمها رئيس جمهورية البرازيل، واشتركت في رعايتها فرنسا وشيلي والأرجنتين وإسبانيا، لمحاربة الجوع والفقر. علينا أن نواصل العمل من أجل نظام بناء وفعال من شأنه أن يتيح تعاوننا سلسا بين المتلقين والمانحين وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

نظرة سريعة على الجوار المباشر لليونان تكشف أن الوضع، بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه خلال السنوات القليلة الماضية، ما زال هشاً في أجزاء من غرب البلقان. فالبطالة وغياب الآفاق الاقتصادية يشكلان في بعض الحالات قبلة اجتماعية واقتصادية موقوتة. ويبقى الوضع في كوسوفو مصدراً للاضطراب.

ومع الدعم الفعلي من المجتمع الدولي ومشاركته نبذل جهوداً حثيثة لتحويل البلقان إلى منطقة للديمقراطية والسلام والاستقرار والازدهار مع التركيز على المستقبل الأوروبي المشترك. ونعتقد بأن المبادرات الإقليمية الأصلية مثل عملية تعاون جنوب شرق أوروبا تشكل الوسيطة الملائمة لتمكين البلدان المشاركة من تنسيق جهودها من أجل الإصلاح والتقدم والنهوض بحسن الجوار.

في السنوات الأخيرة شهد مناخ العلاقات الثنائية مع تركيا تحسناً متواصلاً. وقد بذلت كل من الحكومتين اليونانية والتركية جهوداً صادقة من أجل وضع العلاقات الثنائية على مسار جديد. ونسجل بارتياح التقدم الحاصل إلى حد الآن في بعض مجالات تعاوننا الثنائي ونعرب عن عزمنا توسيعه أكثر. وبهذه الروح تحديداً نؤيد بوضوح التطلع الأوروبي لتركيا.

وفي قبرص، يبقى التوحيد هدفنا الذي لا تردد فيه من خلال تسوية دائمة ومنصفة وعملية متفق عليها قائمة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخطة الأمين العام

الهدنة الأولمبية ودعت الدول الأعضاء إلى احترامها خلال الألعاب. إن المسألة حالياً مسألة تحويل هذه الدعوة إلى حقيقة ملموسة.

(تكلم بالانكليزية)

إن التعاون المتعدد الأطراف هو أسلم السبل إلى إيجاد عالم أفضل. علينا أن نساهم جميعاً في تعزيز النظام الدولي المتعدد الأطراف ودعم فعاليته. وفي هذا السياق، تشاطر اليونان تماماً الأمين العام رأيه القائل بأن علينا أن نترك سريعاً ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

ويكتسي الحل السلمي لكل النزاعات في مراحل مبكرة على أساس ميثاق الأمم المتحدة أهمية جوهرية لبلدي. إننا نؤمن بقوة بأن منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وقدرتها الوقائية يجب أن تعزز أكثر للاستجابة بشكل أفضل للتحديات المستقبلية.

والسلام والتنمية وجهان متعاضان لنفس العملة. فالفقر المستمر يمنع الأمم من التقدم ويوفر أرضية خصبة للآزمات سواء منها الداخلية أو الإقليمية. وقبل أربع سنوات، تم اتخاذ قرار هام لبداية تطور عالمي طويل الأجل باعتماد إعلان الألفية. لقد التزمنا بأن نصل مع حلول سنة ٢٠١٥ إلى الأهداف المحددة. وسيكون من العار على البشرية إذا لم ننجح في تحقيق تنمية ثابتة ومستدامة وإذا لم نقض على الجوع والفقر.

لكن هناك مؤشرات متزايدة على أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم، فإننا متخلفون في إنجاز الأهداف المتفق عليها. علينا أن نستكشف بشكل جماعي سبلاً إبداعية لتمويل التنمية. ويجب إيلاء اهتمام لمشاكل التنمية في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة.

تماشياً مع إعلان الألفية وبالرغم من الإنفاق الضخم من الموارد الضرورية لتمويل الألعاب الأولمبية وأمنها، تمسكت اليونان، كمسألة مبدأ، بزيادة مساعدتها الإنمائية.

ومتوافقة مع مكتسبات المجموعة الأوروبية ومبادئ الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالفرنسية)

وفي ضوء التحديات الكبيرة التي تواجهها القارة الأفريقية، نلاحظ مع الارتياح البالغ تفاني الاتحاد الأفريقي وما حققه من نتائج، وهو المنظمة التي لا يزيد عمرها على ٣ سنوات. واليونان وشركاؤها الأوروبيون يريدون تقديم المساعدة لتحسين فرص أفريقيا من خلال المساعدات الإنمائية، والمساعدات الإنسانية والدعم السوقي. وفضلا عن ذلك، نؤيد احتمالات تعزيز التعاون السياسي مع البلدان الأفريقية ومع المنظمات الإقليمية في القارة.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تهنئة حكومة بلدي وشعب اليونان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وهو حدث تاريخي له أهميته بالنسبة لأفريقيا كلها.

(واصل كلمته بالانكليزية)

لقد تقدمت بلادي بطلب للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا لأعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى على مصادقتها على هذا الطلب. وسوف تجرى الانتخابات بعد بضعة أسابيع، ونحن نلتمس دعم هذه الجمعية، وهو أمر نقدره كثيرا. وأود أن أؤكد للأعضاء أننا سوف نحترم ولايتنا ونبقى ملتزمين بقوة بالإسهام البناء في صون السلم والأمن والمحافظة على النظام المتعدد الأطراف.

وستبقى اليونان ملتزمة تماما بتعزيز المبادئ الديمقراطية للحكم وتسوية النزاعات سلميا والتقييد الصارم بالقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. ولو انتخبنا، فقد عقدنا العزم على تكريس كل جهودنا وطاقاتنا للوفاء بتلك المسؤولية واحترام ثقة جمعية كل الأمم هذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكو فراتيني، وزير خارجية إيطاليا.

خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من الاحتلال العسكري لأكثر من ثلث أراضي قبرص، أيدت اليونان بقوة كل محاولة ومبادرة من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك آخرها، من أجل الوصول إلى حل عادل وقابل للحياة وعملي للمشكلة القبرصية. ومما يؤسف له أن الجولة الأخيرة من المحادثات لم تؤد إلى حل شامل متفق عليه. ففي الاستفتاء الذي أعقبها في نيسان/أبريل رفضت الأغلبية الساحقة من القبارصة اليونانيين صيغة خاصة من خطة عنان، لكنهم ما زالوا يثمنون عاليا هدف إعادة توحيد الجزيرة.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يساهم بشكل حاسم في هذا الاتجاه من خلال إبقاء النافذة مفتوحة أمام الحل وتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ انقسام الجزيرة أو من شأنه أن يخفق في تقديم حوافز من أجل إعادة التوحيد.

الأفق في الشرق الأوسط ما زال قائما. والحكومة اليونانية مقتنعة بأن تنفيذ خارطة الطريق وحده هو الذي يؤدي إلى حل قائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان معا في سلام وأمن. ولا يمكن للتدابير الجزئية إلا أن تعقد الأمور وأن تضيف مصادر جديدة للتوتر. ولا يمكن إحراز تقدم جوهري في عملية السلام من دون الوقف الشامل لكل أنواع العنف، وخاصة العنف الموجه ضد المدنيين. لا يمكن للإرهاب أن يكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية كما لا يمكن تبرير الهجمات الإرهابية بأية طريقة.

وفيما يتعلق بالعراق، نحن ملتزمون بقوة بسلامته الإقليمية ووحدته في إطار نظام اتحادي. ونحن قلقون جدا بشأن العنف المتواصل ونأمل أن يتم تحقيق تقدم في عملية السياسة التي من شأنها أن تقود إلى بلد ديمقراطي مستقر ومزدهر يتيح لمواطنيه التمتع بثمار السلام واستغلال إمكانيات البلاد الهائلة.

وفي عالمنا المتعولم والمتكافل، فإن المنظمات الدولية مدعوة إلى توفير القيادة لا من خلال نظريات مجردة ومبادئ عامة فحسب، بل واتخاذ المبادرات المشتركة التي يدعمها توافق واسع في الآراء. وأولويتنا هي تعزيز النظام المتعدد الأطراف وتنشيط دور الأمم المتحدة. وتلك هي المسؤولية التي حددها الأمين العام لنا في الدورة السابقة للجمعية العامة. وهناك شرطان للنجاح: فهم أوضح للتهديدات التي نواجهها وتوافق أوسع في الآراء على السياسات التي تستهدف مواجهتها. وتعددية الأطراف الفعالة تعتمد على الإرادة السياسية والأهداف المتقاسمة أكثر من اعتمادها على الهياكل والإجراءات.

ولن يتسنى الحكم على النظام المتعدد الأطراف - الذي يتطلب مسؤولية والتزاما - إلا من خلال النتائج التي يَكُنُّنا من تحقيقها. ولذلك، لا بد أن ينخرط المجتمع الدولي برمته، بدءا بالدول التي تمتلك القسط الأوفر من الموارد والقدرات. وقد تكون القرارات المتعددة الأطراف صعبة، لكن ذلك ليس ذريعة للجمود.

ونقطة الانطلاق لإصلاح الأمم المتحدة تتمثل في استعراض سياسات المنظمة. وإيطاليا ترحب بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، التي نندعمها - بوصفنا سادس أكبر المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة وأحد كبار المشاركين بقوات في عمليات حفظ السلام طوال السنوات العشر الماضية. وتعزيز ذلك القطاع الحيوي يساعد على منع تجدد الصراعات، وتوطيد مكاسب السلام، وإعادة إرساء سيادة القانون وكفالة الحرية للجميع. وسوف تواصل إيطاليا أيضا دعم الطلبات المالية والتشغيلية والتدريبية المتزايدة للبعثات الجديدة، وبالأخص في أفريقيا - وهنا، تحضرنى أيضا الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - وفي أماكن أخرى.

السيد فرايتني (تكلم بالانكليزية): تجري المناقشة العامة هذا العام في ظل بيئة دولية تخيم عليها الأعمال الإرهابية الفظيعة المتواترة. واحتجاز الرهائن بشكل مروع هو أحدث أشكال الإرهاب، الأمر الذي سبب عميق الأسى للكثير من أممنا. ومرة تلو الأخرى، يتعرض المجتمع الدولي لتلك الهجمات المباغتة، وهو عاجز عن الرد بسرعة أو فعالية. وقد حلت كوارث إنسانية جديدة ببعض من أشد شعوب العالم فقرا. وثمة عمليات صعبة لتثبيت الاستقرار ما زالت جارية في العديد من المناطق حيث ينفذ المجتمع الدولي قرارات الأمم المتحدة.

ولئن كانت بعض المجالات في العالم قد شهدت تقدما اقتصاديا واجتماعيا، إلا أنه لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن مناطق برمتها - لا سيما في أفريقيا - قد أقعدها الفقر وسوء التغذية والأمراض والأمية. ولذلك، تقوم إيطاليا بدور ريادي في مكافحة تلك الآفات في المحافل المتعددة الأطراف ومن خلال الوسائل الثنائية.

إن شعوبنا تطلب الأمن. ولا بد من أن تتضافر جهودنا لتعزيز التعاون الدولي ومواجهة الخطر المشترك الكامن في المنظمات الإرهابية. فأنبئاء الإرهاب الزائفون يثبون رسالة الموت نتيجة الجهل بين الثقافات. ولإحباط التشويشات التي يثونها، لا بد أن نعبئ ضمائر شعوبنا وأن نعزز الحوار بين الحضارات ذات التاريخ المختلف وإن كانت تتشاطر معنا نفس القيم والإيمان المشترك بالكرامة الإنسانية.

والسلام والتنمية - أي جدول الأعمال الأممي والترقي البشري - هدفان مترابطان يتطلبان نهجا منسقا من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف وبروح من الشراكة المتساوية مع البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الأهمية الأساسية لحدث كبير سيشهده عام ٢٠٠٥. وسوف تكون تلك المبادرة فرصة فريدة لاستعراض شامل للتقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كهذه أن تزرع بذور الانقسام، والإحباط، وربما الانفصال، بين الأعضاء. وستترك بعض المناطق الهامة في العالم بدون تمثيل. فعلى سبيل المثال، لن يكون هناك مقعد على طاولة المجلس للعالم العربي والإسلامي. هل يستطيع المجتمع الدولي حقاً تحمل عواقب ذلك في وقت نحاول فيه توسيع الحوار بين مختلف العقائد والثقافات؟

من ناحية أخرى، إذا ظهر توافق آراء واسع النطاق مع الاحترام الكامل للمساواة في السيادة بين كل الدول الأعضاء، نحن مستعدون للنظر في إعطاء دورات تناوب متكررة أو أطول للبلدان التي تقدم إسهاما أكبر في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وإذا اتبع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مثل هذا النهج الجريء والمبتكر في أفكاره، سنؤيد بقوة مساعده هذا. وإني مقتنع بأن بلدانا كثيرة ستكون أيضا مستعدة لقبول ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إقامة علاقة أوثق بين الأعضاء المنتخبين ومجموعاتهم الإقليمية. فمن شأن ذلك أن يعزز مساءلة الأعضاء المنتخبين وأن يجعل المجلس أكثر تمثيلا ومداولاته أكثر شرعية.

إن الآباء المؤسسين كانوا يدركون بالفعل أهمية المنظمات الإقليمية خلال اجتماعهم في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، والتي ينظم علاقاتها مع الأمم المتحدة الفصل الثامن من الميثاق، وقد نما دورها بصورة مطردة في السنوات اللاحقة. والدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة، تشعر على نحو متزايد، بمسؤولية مشتركة عن الأزمات التي تؤثر عليها. علاوة على ذلك، تتيح الترتيبات الإقليمية دورا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في اتخاذ القرارات في المحافل الدولية.

وينبغي المزيد من العمل للتعبير عن تلك الحقائق في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. وإيطاليا باعتبارها عضوا

إن إدارة الأزمات هي إحدى أولويات الأمم المتحدة التي تتطلب تنسيقا أكبر لعناصرها والتزاما أقوى من جانب الدول الأعضاء لحماية بني البشر واحترام كرامتهم. ونحن نتطلع إلى تقرير فريق الشخصيات البارزة الذي عينه الأمين العام. وعلى الأعضاء أن يدرسوه ويناقشوا توصياته بشأن وبذهن متفتح.

إن أي اتفاق راسخ بشأن سياسات الأمم المتحدة يجب أن تدعمه مؤسسات تتمتع بتوافق في الآراء وبمساهمة الأعضاء ككل. وتشجعنا النتائج التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بتحسين عمل الجمعية العامة.

أما بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإننا لم نتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق يواءم بين النهج المختلفة المطروحة على بساط البحث. ولكن ينبغي ألا يعوقنا ذلك عن البحث عن حلول لا تبث الشقاق بين صفوفنا. وأي قرار يُفرض على الدول الأعضاء سوق يقوض مصداقية مجلس الأمن ومشروعية عمله بشكل خطير. وفي مواجهة التحديات العالمية الحساسة، لا يسع المجتمع الدولي أن يسمح بوجود انقسامات عميقة بين صفوفه.

وتؤيد إيطاليا إصلاح مجلس الأمن المستلهم من مبادئ زيادة الشمول والفعالية والمشاركة الديمقراطية والتمثيل الجغرافي، مع البدء بالبلدان النامية. ونحن مقتنعون تماما بأن أفضل سبيل للسعي إلى تحقيق هذا الإصلاح هو إضافة مقاعد جديدة غير دائمة. وبما أن الدول ستشغل تلك المقاعد على أساس انتخابات دورية، فإنها ستكون خاضعة للمساءلة من الأعضاء كافة.

ولكن بعض الدول الأعضاء تؤيد إضافة مقاعد دائمة جديدة - لأنفسها. ولا نعتقد أنه يمكن حل الصعوبات التي يواجهها المجلس من خلال مقاعد جديدة وولايات وطنية دائمة لا يمكن إلغاؤها. فمن شأن خطوة

كيف يمكننا التصدي للتحديات التي يواجهها العالم؟ هذا هو السؤال الذي مازلنا نطرحه على أنفسنا، المرة تلو الأخرى، من هذه المنصة. وكيف يمكننا تحقيق آمال العالم ما لم نعبئ أنفسنا جميعاً؟ إن الأمم المتحدة لا تزال أكثر من أي وقت مضى، الإطار الشرعي الذي لا يُستبدل لتسخير هذه التعبئة وترجمتها إلى عمل جماعي.

وأماننا الكثير من العمل. إذ لا تزال الصراعات بلا حل، في حين تنشب صراعات غيرها؛ وينخفض الفقر ببطء شديد؛ وتعصف الحروب بالناس؛ ويُنتزع اللاجئون من أراضيهم؛ وتهديد الإرهاب لا يخبو. نعم، أماننا الكثير من العمل. ونعم، واجبنا أن نعمل، ونحن ملتزمون بالأنا نستسلم أبداً.

وتعمل الأمم المتحدة على خط المواجهة في كل الجبهات. ولحل الصراعات ومنع نشوبها مرة أخرى، تتواجد الأمم المتحدة في كل مكان، في كل القارات، في هايتي، وكوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وأفغانستان وجبهات أخرى عديدة، حيث تنشر أكثر من ٥٠.٠٠٠ من ذوي الخوذات الزرقاء. وهي تقدم المساعدة إلى ١٧ مليون شخص تهميهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ومن خلال برنامج الأغذية العالمي، تُطعم أكثر من ١٠٠ مليون شخص. وهي تساعد ١٧٠ دولة أو إقليماً على النمو، خاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأنشطة الأمم المتحدة - أي أنشطتنا - آخذة في التوسع. مثلاً، تُطالب المنظمة بأن تكون محورا لتدابير مكافحة الإرهاب التي يضعها المجتمع الدولي. فتهديد الإرهاب، الذي هو الآن تهديد عالمي، يستدعي تصدياً عالمياً. ولهذا التزمت فرنسا هنا بهذه المكافحة، وجددت التزامها هذا من خلال دعم تعزيز لجنة مكافحة الإرهاب.

مؤسسا في الاتحاد الأوروبي، وجهة الإيداع لمعاهداته، والبلد الذي استضاف المناسبة الجليلة المتمثلة في التوقيع على الدستور الأوروبي الجديد، ترى أن الاتحاد الأوروبي المؤلف اليوم من ٢٥ عضواً يقدم إسهاماً جوهرياً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ولقد عملنا دائماً على تمكين الاتحاد الأوروبي من التكلم بصوت واحد وأكثر نفوذاً. وندرك بالطبع أننا بصدد عملية تدريجية. ومع ذلك، يجب أن نواصل المسيرة أولاً نعرض للخطر تحقيق هدفنا لمصلحة جميع الأوروبيين.

أود أن أختتم بياني بتوجيه نداء أخير وقوي إلى الدول الأعضاء. لنوحد صفوفنا ولتتنازل عن الطموحات الوطنية ولتتبع أقل الطرق إثارة للخلاف في سبيل تعزيز تعددية الأطراف. فهذا السبيل الوحيد الذي يستطيع من خلاله المجتمع الدولي التصدي للتحديات العالمية في الألفية الجديدة. وعند الاختيار بين إرضاء القلة وضم الكثرة، يكون الاختيار الخاطئ ترفاً لا تتحمل نتائجه الأمم المتحدة - التي تمثل قلب النظام الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميشيل بارنييه، وزير خارجية جمهورية فرنسا.

السيد بارنييه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويسعدنا أن يدير جلساتنا رجل بقدرتكم، وممثل للمنظمة الفرانكفونية من بلد صديق.

وأود أن أشيد أيضاً بإشادة خالصة بأميننا العام. ولقد استمعنا إلى رسالته بشأن احترام سيادة القانون. ومن خلال الأمين العام، أود أن أشيد بكل موظفي هذه المؤسسة، هنا وفي كل مكان في العالم، فشجاعتهم والتزامهم شرفاً لثنا العليا وللتنظيمات التي يخدمونها - وللأسف، أحياناً يدفعون حياتهم ثمن تلك الخدمة.

الدولي تمكن كل شعوب المنطقة - أكرر، كل الشعوب - من أن تعيش في كرامة وأمن.

وخريطة الطريق، التي قبلتها الأطراف وأيدها مجلس الأمن، لا بد من تنفيذها بشكل كامل وبجسنة. ويحدو فرنسا الأمل أن يشكل الانسحاب الإسرائيلي من غزة خطوة أولى في ذلك الاتجاه. وستبذل فرنسا كل الجهود لاستئناف عملية السلام مرة أخرى. وستواصل العمل بالترافق مع جميع القادة - القادة المنتخبين والشرعيين - لتلك المنطقة.

ولا يخطئ أحد: إن بناء السلام في الشرق الأوسط يشكل مسؤولية تاريخية لجلينا. وأوروبا - الاتحاد الأوروبي - بشراكة مع الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، عازمة على الاضطلاع بدور سياسي بغية تنشيط هذه العملية.

وفي العراق، فإن العنف ينفجر. ويبدو لنا أن البلد لن يكون قادرا على النجاة من حالة الفوضى التي تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها، إلا حينما يمكس العراقيون أنفسهم بزمam السيطرة على مستقبلهم، وحينما تجري متابعة العملية السياسية التي نص عليها مجلس الأمن. إن فرنسا، كما يعلم الجميع، لم توافق على الظروف التي أطلق فيها العنان للصراع. وفرنسا لن تلزم نفسها عسكريا في العراق لا اليوم ولا غدا. بيد أنها تؤكد من جديد على استعدادها، مع الشركاء الأوروبيين، لمساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده وعلى تحديد مؤسساته.

من الذي لا يرى أن كل شيء، في الشرق الأوسط، هش وأن جميع الأمور متشابهة؟ ومن الذي لا يدرك أن الطريق الوحيد - في كل مكان - هو تمتع الشعوب بالسيادة والعدالة؟ وحينئذ فقط يمكن لتلك الشعوب أن تحرز تقدما نحو السلام والتحديث الاقتصادي والسياسي الذي تستحقه.

لقد كانت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، التي أُشير إليها هنا بتأثر وأنا في مدينة نيويورك، كانت اعتداء علينا جميعا. ومنذ ذلك الحين، ظل الإرهاب يوجه ضرباته، في أوروبا، في مدريد، قبل ستة أشهر؛ وفي آسيا، في بالي وجاكرتا. إنها اعتداءات خسيصة تُشن على أضعف الناس. وكيف لا نرتاع من مأساة المدرسة في بيسلان التي دُبح فيها الأطفال - رمز البراءة - بوحشية.

إننا نخوض معركة قاسية ضد الإرهاب. فلنتصد في نفس الوقت لجذوره. وذلك يعني إنهاء الحالات التي يستغلها الإرهابيون؛ ومنح المستبعدين في العالم الأمل مرة أخرى؛ وإعادة الكرامة إلى الشعوب المحرومة منها؛ وكفالة أن يسود الحوار والتعاون بين الحضارات والثقافات والأديان، بدلا من الصراع والتعصب.

وتقتضي التهديدات العالمية استجابة قوية، وجماعية دائما. ويستلزم خطر الانتشار، الذي يمكن أن يندمج مع خطر الإرهاب، إجراء حازما ومستمر. وما فتئ نظام عدم الانتشار يُقوض بشكل خطير جراء عمل بعض الدول وأطراف فاعلة من غير الدول. ولذلك السبب يشكل تعزيز الصكوك القائمة اليوم أمرا أساسيا. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥ فرصة للقيام بذلك.

إن وجود عالم أكثر أمانا وحرية هو، أولا، وجود عالم أكثر عدلا. ولذلك السبب لا بد أن نعمل بدأب على تسوية الصراعات. وإنني بطبيعة الحال، أفكر، أولا وقبل كل شيء، في الشرق الأوسط حيث يمكن - في أعقاب الآمال التي أثارها مدريد وأوسلو وكامب ديفيد وطابا - أن يؤدي غياب الإمكانيات اليوم إلى توليد اليأس والتطرف والعنف من جميع الأنواع. ولا يمكن حل هذه الأزمة المحورية إلا بالتوصل إلى تسوية تفاوضية تقوم على أساس القانون

بالنيابة عنا ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، برنارد بوت، أمام الجمعية أول أمس.

ودأبت فرنسا منذ فترة طويلة على المشاركة في تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام. واليوم، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يقطع التزاما فوريا بتصميم. وتشكل عملية أرتميس، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دليلا على ذلك الالتزام. ويوفر إنشاء المرفق الأوروبي للسلام الآن دعما رئيسيا للمنظمات الأفريقية. ونحن على استعداد، إذا رغب الاتحاد الأفريقي في ذلك، أن نساعد في عمله من أجل السلام، كما هو في السودان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علهاي (جيبوتي).

ولا يمكن فك ارتباط العدالة ومنع نشوب الصراع عن الإجراءات الجماعية لتعزيز التنمية. وتشكل أهداف الألفية - التي تلتزم بها البلدان النامية والدول المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف - التزاما شاملا بالنسبة لنا جميعا، وخاصة للبلدان الأكثر ثراء.

وما زالت الحاجة تقوم إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار كل عام لتحقيق تلك الأهداف - وهي حقيقة ندركها جميعا. وفي يوم الاثنين، أيد ١٠٠ بلد تقريبا إعلان نيويورك بشأن العمل على مكافحة الجوع والفقر. وقد طالبت هذه البلدان سوية بتوفير الموارد للتنمية، بما في ذلك من خلال آليات ابتكارية. وهذه حركة قوية ترمي إلى توليد الموارد اللازمة للعدالة والتنمية. وهي تشكل معلما هاما. ويعتز بلدي بمساهمته فيها، من خلال صوت رئيس الجمهورية، وسيستمر في الإسهام.

ولكن فرنسا تكافح أيضا من أجل تحقيق عولمة منضبطة بقدر أكبر، وبالتالي أكثر عدلا، من شأنها أن تمنح فرصة للجميع. وندعو إلى إنشاء هيئة سياسية، تحظى فيها الأمم المتحدة بمكانها المستحق - لتحسين تنسيق الإجراءات

وأفريقيا أيضا هي المكان الذي سنكسب فيه معركة العدالة أو نخسر. فمن دون العدالة، لن يكون هناك سلام. ومن دون تحقيق السلام، لن تكون هناك تنمية دائمة. ويشكل مستقبل القارة الأفريقية، واستقرارها وتنميتها، هدفا جوهريا لنا جميعا.

واليوم، مع زخم الأمم المتحدة، تمت، أو ستم، تسوية أزمات قديمة - في موزامبيق وسيراليون وليبيريا. بيد أن أزمات أخرى اندلعت، وعلينا أن نتكاتف وأن نمنعها من أن تزداد سوءا أو تنتشر: وأزمات في كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور. ومنطقة البحيرات الكبرى بطيئة في إيجاد طريق السلام، تماما كما أن الصراع بين إثيوبيا واريتريا بطيء في الانتهاء، وما زال يتعين تسوية المسألة الصومالية.

وفي تلك القارة العظيمة، التي تشهد تغيرا عميقا، إذ تواجه تهديدات حقيقية ولكنها أيضا تحظى بإمكانات كبيرة، يظهر القادة السياسيون اليوم تصميمًا حقيقيا على الالتزام بالعمل لتسوية الصراعات والأزمات. ويمكن رؤية ذلك في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والالتزام الصارم للاتحاد الأفريقي على الجبهة السياسية وفي الميدان، والدور المتزايد للمنظمات الإقليمية. ونحن نساند بشدة ذلك الالتزام. وبالنسبة للتنمية، ولكن أيضا بالنسبة لبناء السلام، فإننا نود أن نهيئ الظروف لإقامة شراكة فعالة ومتماسكة بين الشمال والجنوب.

ونظرا لعظم أهداف القارة وضخامة احتياجاتها، فإنني أؤمن إيمانا جازما بأهمية تضافر جهود الأوروبيين مع جهود شركائنا الأفارقة، تحت إشراف الأمم المتحدة، عند الاقتضاء. وإنني على اقتناع بأن تجربتنا للتكامل الأوروبي - دون محاولة تلقين أي دروس - يمكن ببساطة أن تكون مفيدة لتلك القارة، وذلك هو جوهر البيان الذي أدلى به

الذي يغذي العديد من الصراعات. ومن نافلة القول إن وحدة المجتمع الدولي لا يمكن أن تكون مرادفا للتطابق.

ولذلك نرى أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية معنية بالتنوع الثقافي، والتي بدأت قبل فترة وجيزة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هدف أساسي. ويجب أن تنجم عنه نتيجة ملموسة، مثلما هو مخطط، قبل المؤتمر العام لسنة ٢٠٠٥.

إن كوكبنا خطير؛ ويحيق به الخطر أيضا. إذ أخذت تظهر على الأرض علامات الإجهاد، ونحن لا نصورها؛ بل في الواقع نهبطها؛ والمناخ يتدهور. وأيضا ينبغي أن نتذكر أن ندرة الموارد ظلت في جميع الأوقات عاملا في الصراع. ومن أجل مستقبل أولادنا، يجب أن نعمل بينما لا يزال لدينا الوقت.

هل توجد لدينا، في واقع الأمر، قضية واحدة تتجاهل الحدود بصورة أوضح من قضية البيئة والأمن البيئي وتتطلب عملا متسقاً -- أي عملا متعدد الأطراف؟ يبدو لي أن الإدارة الدولية للأمور البيئية، قاصرة في وقتنا الحالي. ويجب علينا تبسيط وتعزيز النظام الدولي الحالي الخاص بالقضايا البيئية وتطوير الرصد والإنذار المبكر وزيادة التمويل، خاصة للبلدان النامية.

ولتكن لدينا رؤية واضحة. وبالنسبة للبيئة، شأنا شأن قضايا أخرى عديدة، تكلف الوقاية أقل تكلفة من العلاج. وفي هذا الصدد، نأمل في النظر في إنشاء منظمة تابعة للأمم المتحدة للبيئة على أساس إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونقترح أن يدرج هذا العمل الكبير، وهو أحد أهداف الألفية، في جدول أعمال مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفي عالمنا، الذي يوجد به ٨٠٠ مليون فرد ليس لديهم ما يكفيهم من الطعام، وحيث يكرس قدر من الموارد

المتعددة الأطراف في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولتوفير الزخم اللازم. وهذه واحدة من المسائل الرئيسية التي لا بد أن ننظر فيها في الأشهر المقبلة، خاصة على أساس الاقتراحات المتوقع أن يقدمها الفريق المعني بالإصلاح.

ونقول مرة أخرى، إن وجود عالم أكثر عدالة يعني وجود عالم يحترم كرامة وحرية الإنسان. وحقوق الإنسان الأساسية حقوق عالمية. ويملك هذه الحقوق المتأصلة كل رجل وامرأة وطفل ويتوقف الأمر علينا لضمان ازدهارها واحترامها.

والأمر منوط بنا أيضا لنكافح بحزم ومن دون هوادة جميع مظاهر العنف والتفرقة على أساس العنصر أو الأصل أو الجنس أو الدين. ويجب أن يظل تصميمنا على تعزيز حقوق الإنسان في هذا المجال، مثلما هو في المجالات الأخرى، راسخا ودائما. وأعني أننا بحاجة إلى حوار صادق مع المجتمع المدني وجميع المنظمات غير الحكومية. ويبدو لنا أن الوقت قد حان لاختتام المفاوضات المتعلقة بإبرام صك تعاقدي بشأن الاختفاء القسري والإقرار بحقوق الشعوب الأصلية وتعبئة طاقاتنا ضد جميع أنواع الرق الحديث.

ويجب ألا نستبعد استخدام القوة، في بعض الحالات وبمناشدة من الضحايا، لمنع الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وأعمال العنف ضد المدنيين. ويتشرف مجلس الأمن بتولي هذه المسؤولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ولنواصل العمل على وضع آليات لمكافحة الإفلات من العقاب، الأمر الذي يكون عادة مطلبا مسبقا للسلام الدائم والمصالحة الدائمة. وفي إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بالتحديد بهذا الغرض. ونحتفي بوصولنا معلما بارزا تمثل في دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ.

وتتطلب أيضا كرامة بني البشر الاحترام الواجب للثقافات وتنوعها. ويسهم الشعور بفقدان الهوية في الإحباط

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مرشد خان، وزير خارجية بنغلاديش.

السيد خان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنيكم بكل حرارة بانتخابكم الذي تستحقونه. وأنا واثق من أنكم ستبنون على العمل الممتاز الذي أنجزه سلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، وستقودونا إلى نتيجة ناجحة جدا لهذه الدورة. ويجب أن نشيد إشادة خاصة بأميننا العام، كوفي عنان، على زعامته المخلصة.

ونحن في بنغلاديش، نعتقد أن الأمم المتحدة توفر قيادة سياسية أساسية وإطارا دبلوماسيا لأعمال جميع أعضائها، بما في ذلك الأقوى منهم. واستخدام القوة من دون إذن مجلس الأمن في الأمم المتحدة لا يمكن أن يُفقد الأمم المتحدة جدواها. ونشيد بالأمم المتحدة على موقفها القوي المعارض للعمل الأحادي من أجل صالح النظام العالمي. وتأييدنا التلقائي لهذا المبدأ يتفق مع أسس سياستنا الخارجية.

إن الأمم المتحدة ليست منظومة لتوفير الأمن الجماعي فحسب، ولكنها أيضا شبكة عالمية شاملة من النظم. وهي تتعامل مع عمل العديد من الوكالات المتخصصة وتضع معايير ومبادئ ولوائح ومبادئ توجيهية وتعزز حكم القانون وحقوق الأفراد. وهي تساند التجارة العالمية والنظم المالية والنقدية وتعزز قضية التنمية. وفي عالمنا المترابط، لا يوجد بديل للأمم المتحدة. فهي المحفل الوحيد الذي يمكنه التعامل مع الإدارة التعاونية للمشاكل التي لا تعترف بالحدود.

والذكرى الثالثة عشرة لانضمامنا للأمم المتحدة التي سنحتفل بها هذا العام علامة مميزة في شراكتنا مع المنظمة. وهي لحظة منبهة بقدر ما هي باعثة على السرور؛ لأنها

المالية للأسلحة أكثر مما يكرس للتنمية، وحيث يجبر الملايين من الرجال والنساء والأطفال على ترك أراضيهم هربا من الفقر المدقع أو المذابح، يقع على المجتمع الدولي واجب العمل وإظهار البصيرة. وهنا في الأمم المتحدة يمكننا أن نجتمع لاتخاذ المبادرات ولكافة المعاناة ولتخصيص المهام الملحة جميعها.

ومنظومة الأمم المتحدة الفريدة من نوعها والتي أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن الاستغناء عنها، يقع عليها واجب إصلاح نفسها للوفاء بالاحتياجات الجديدة والتصدي للتهديدات الجديدة والاستفادة القصوى من التقنيات الجديدة لجرد أن تعيش بما يتوافق مع عالم اليوم. وقد تناول الأمين العام هذه المشكلة في بداية ولايته الأولى. وقد أنجز قدر كبير من العمل بالفعل. وستكون اقتراحات فريق الخبراء الرفيع المستوى أساسا للمراحل التالية الأكثر طموحا. وقدمت فرنسا اقتراحات بشأن العديد من القضايا، من قبيل عمليات حفظ السلام وحقوق الإنسان وتمويل التنمية.

ولقد أوضحنا، بالتعاون مع ألمانيا، كيف يمكن تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وشرعية عمله. ونحن نؤيد التوسيع في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء؛ وقد أعربنا عن تأييدنا لتطلعات ألمانيا واليابان والبرازيل والهند التي ينبغي أن يصبحها بلد من أفريقيا.

وفي هذا العالم المعقد الذي لا يمكن التنبؤ بما سيحدث فيه، من مسؤوليتنا المشتركة صون وتعزيز المؤسسة الوحيدة التي يمكن فيها للجميع العمل معا، ويمكننا فيها أن نتحد من أجل تشكيل مصيرنا المشترك والتحكم فيه. ومن خلال شرعية الأمم المتحدة وكفاءتها المتزايدة دوما، يجب أن تكون هي أداة الضمير العالمي الذي تظل مهده.

المنطقة. وفي التحليل الأخير، تتطلب إجراءات إعادة التأهيل والتعمير أيضا الدعم الدولي.

وبالرغم من هذه النكسات التي تحدث من حين إلى آخر فإننا، في بنغلاديش، يمكننا أن نشير إلى حدوث تقدم في عدد من المجالات الهامة الاقتصادية والاجتماعية. وكان الحد من الفقر هدفا أساسيا. لقد خفضنا معدل النمو السكاني بمقدار النصف، وخفضنا حالات وفاة الأطفال بمقدار الثلث، وحققنا اكتفاء ذاتيا في الغذاء لشعبنا، وحسّنا معايير الإصحاح بأساليب محلية، وخفضنا المواد المستنفدة للأوزون والتلوث الناتج من السيارات بشكل عام. وظل التعليم القوة الدافعة الرئيسية في سياسة حكومتنا. ونسبة الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بالنسبة للفتيات، من أعلى النسب في العالم النامي. وقد ساعد التعليم المجاني للبنات ومراعاة منظور الجنس وتمكين المرأة، على إيجاد مجتمع حيوي وتقدمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفكارا جديدة من قبيل الائتمانات الصغيرة والتعليم غير الرسمي بدأت تظهر بحماس في بنغلاديش.

ويسعدنا أن نتشاطر تجاربنا مع المجتمعات الأخرى المشابهة لمجتمعنا، ويمكن للأمم المتحدة أن تكون أداة وصل فعالة في القيام بذلك. ونشجع الأمم المتحدة في دورها كمكتشف ووسيط وناقل لأفضل الممارسات. كما تستطيع الأمم المتحدة أن تساعد بالفعل البلدان النامية من خلال تحقيق النجاح في تجربة لها أهميتها ليس في صياغة المشاريع والإعلانات فحسب، بل أيضا في العمل والتنفيذ.

شهد العقد الماضي مؤتمرات كثيرة للأمم المتحدة تركّز على مطامحنا البالغة الأهمية. واتفق القادة على الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فإن نجاح هذه الأهداف يتوقف إلى حد كبير على وجود بيئة اقتصادية دولية تمكينية، ولا سيما في مجالات التجارة والتمويل والمساعدات الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا.

سجل لتقدمنا بوصفنا دولة مستقلة ذات سيادة. ومنذ البداية، حاولت بنغلاديش تحقيق هدفين بارزين، تعزيز المسؤولية في الداخل وتعزيز إسهامنا في الخارج. وقد ظلت شراكتنا مع الأمم المتحدة مفيدة للطرفين في تعزيز السلام والدفع بالتنمية إلى الأمام.

وكان الشهيد الرئيس ضياء الرحمن قد وضع أسس تميّنتا الوطنية في أواخر السبعينات. واعتنقت فلسفته تعزيز الديمقراطية بالتنمية. وترجع إنجازاتنا إلى حد كبير لهذا المبدأ. وهي تعبر عن التزامنا بحقوق الإنسان والحكم الرشيد وتمكين الفقراء وخاصة النساء.

إن هناك أفكارا خلاقة تنبع من مصادرها الفكرية، وقد تم تسخيرها بالتعاون والدعم المقدمين من شركائنا في التنمية، ومن منظومة الأمم المتحدة، بطبيعة الحال. وعززت جهودنا صحافة حرة ومجتمع مدني نشط. وكانت النتيجة إيجابية، وهي الاستشهاد بما وصفه البنك الدولي بأنه الثورة الصامتة في بنغلاديش. ونذكر أنه لا يزال أماننا الكثير مما يجب عمله.

وقد شكّلت الكوارث الطبيعية دائما عقبات أمام تميّنتنا. والفيضانات الشديدة التي حدثت هذا العام خير مثال على ذلك. إذ غمرت مياه الفيضانات ثلثي البلاد، وترتب عليها فقدان أرواح كثيرة. وشُرد أكثر من مليونين من البشر، كما تكبدت بنيتنا الأساسية أضرارا بالغة. وكانت شجاعة شعب بنغلاديش وصلابته في مواجهة هذا الموقف أمرا جديرا بالملاحظة. وإننا نقدر عميق التقدير الدعم والتضامن اللذين حظينا بهما من المجتمع الدولي هذه المرة.

إن الخصائص الجغرافية في بلادنا تجعل الفيضانات أمرا يحدث موسميا. وبالتالي، من الحتمي أن نسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه المشكلة المتواترة على نحو مستمر وثابت، من خلال الإدارة السليمة لموارد المياه في

وفي أفغانستان، يشكل إجراء انتخابات ناجحة في الشهر القادم أمرا حاسما بالنسبة لاستقرار البلاد.

إن شعبنا يعتز بروابط الصداقة الوثيقة مع شعبي العراق وأفغانستان. ونبتهل إلى الله أن تنتهي معاناتهما في القريب العاجل.

ومن القضايا الأساسية في الشرق الأوسط مشكلة فلسطين الباقية بغير حل. لقد عانى الفلسطينيون أكثر مما ينبغي لفترة أطول مما ينبغي، والحائط الذي يجري بناؤه الآن يزيد من تفاقم تلك المعاناة. ربما يمكن أن يكون هناك حل على أساس وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإقامة فلسطين مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وإلى أن يتحقق ذلك ينبغي أن يكون هناك احترام للقانون الدولي، وينبغي أن تتمكن كل شعوب المنطقة من العيش في سلام وأمن بعيدا عن العنف والدمار وأعمال الإرهاب.

أسهمت بنغلاديش، حيثما أمكنها ذلك، في تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات. ولقد فعلنا ذلك دائما تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي عمليات حفظ السلام تأتي بنغلاديش على رأس قائمة البلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام. وخلال السنوات العشرين الماضية شاركنا في ٢٨ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أربع قارات. ونشارك حاليا في ١٢ بعثة مما مجموعه ١٦ بعثة للأمم المتحدة. وفعلنا ذلك لأننا نرى فيه تعزيزا لدورنا وتصورنا كطرف دولي فاعل بناء ومحقق للاستقرار. إننا لا نفعل ذلك لأنه شيء مناسب بالنسبة لنا، بل نفعله إيمانا منا بأهميته.

إننا نؤمن بأن هناك علاقة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية. وبنغلاديش طرف في كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بنزع السلاح. وموقعنا الجغرافي يجعل

إن الفقر المدقع إنكار جسيم لحقوق الإنسان. وإن التجارب المثيرة للانزعاج في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تزايد أعمال الإرهاب المشينة، تحذرنا من أن الفشل في التنمية ليس خيارا متاحا، وأن الفقر يمكن أن يؤدي إلى التطرف، وأنه من أجل القضاء بفعالية على العواقب المأساوية المترتبة عليه في العالم، لا بد من القضاء على الأسباب الجذرية للفقر.

وفي عالم اليوم تظل التجارة الطليعة الحاسمة للتنمية. ومشاركتنا النشطة في منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تتفق مع هذا المبدأ. وينبغي أن يكون الوصول إلى الأسواق بغير عائق، ومنح المعاملة التفضيلية لمنتجات البلدان النامية، لبّ المفاوضات متعددة الأطراف.

إن الهجرة المنظمة من الظواهر الهامة. ومع ذلك ينبغي التصدي بجدية للأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة عبر الحدود.

وينبغي أن نركز بدرجة أكبر على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. كما ينبغي أن نتابع بتصميم أهداف خطة تنفيذ جوهانسبرغ وتوافق آراء مونتيري.

وإذا كان من المهم تحديد الأهداف، فإن من الأهم إيجاد الوسائل اللازمة لتحقيقها. ومن أجل تحقيق التقدم في قضية التنمية، فإننا بحاجة إلى تهيئة بيئة للسلام في العالم. ولكن من المحزن أننا نفتقر إلى ذلك السلام في أجزاء كثيرة من العالم.

إننا نشعر بالقلق إزاء العنف المستمر في العراق. وتشجعنا عودة الأمم المتحدة إلى البلد. ونتوقع الآن من الأمم المتحدة أن تلعب دورا مركزيا في تيسير العملية الديمقراطية وفي عملية التعمير والعمل الإنساني في ذلك البلد.

إن السعي إلى نظام عالمي يجب أن يبدأ من عتبة بانبا. وبنغلاديش ملتزمة بالحفاظ على مصداقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لتنفيذ ولايتها الاجتماعية والاقتصادية ولتخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ صالح لبناء الثقة. وستتولى بنغلاديش رئاسة مؤتمر القمة الثالث عشر للرابطة في كانون الثاني/يناير من العام القادم. وستصادف هذه المناسبة الذكرى العشرين لإنشاء الرابطة، ونتطلع إلى الاحتفال الرسمي اللائق بهذه المناسبة، وإلى المحافظة على الزخم الإيجابي من أجل التقدم إلى الأمام. وبطبيعة الحال، سيبقى التزامنا الأساسي مكرسا لتخفيف الفقر. وعموما، نحن نطمح إلى توسيع جدول أعمالنا الجماعي بحيث يشمل السلام والتقدم والتنمية في منطقة جنوب آسيا وما وراءها.

إنني أو من إيماننا راسخا بأن جميع الدول، الصغيرة والكبيرة، الضعيفة والقوية، تحتاج إلى الأمم المتحدة بالقدر الذي تحتاج الأمم المتحدة إليها. والسبيل الوحيد لبلوغ أهدافنا في السلام والأمن والتنمية هو توحيد جهودنا وتصميمنا.

إن قوة البشرية لا تكمن في حجم جيوشها وإنما في قوة أفكارها، ولا في قدرتها على التدمير، بل في قدرتها على البناء، ولا في ميلها إلى اليأس بل في جنوحها إلى الأمل. وقدرتنا على استخدام هذه القوة في صالحنا ستحدد شكل مستقبلنا في هذا الزمن الحافل بالصعوبات ولكن بالإمكانات أيضا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.

الأسلحة النووية سببا مباشرا ومشروعا لقلقنا في منطقة جنوب آسيا. وبالتالي، فإن بنغلاديش تؤيد جميع التدابير، الجزئية وغير الجزئية، تجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح التقليدي والنووي.

وقد أدانت بنغلاديش الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره. وبنغلاديش شريك فعال في التحالف في الحرب ضد الإرهاب.

وتضطلع بنغلاديش بدور فعال في كثير من اللجان الهامة في الأمم المتحدة. ونعتقد أن إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن، الذي يناقش حاليا، يمكن أن يساعد فعلا على إعادة تنشيط النظام وأن يمكن هذه المؤسسات من التعبير عن حقائق العالم المعاصر. وينبغي أن تكون المشاورات واسعة القاعدة وألا توجهها فقط مصالح بعض البلدان. وتعتقد بنغلاديش أن أي زيادة في عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تستند إلى معايير معينة، بما في ذلك احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والإسهام الطموح للدول في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وسجلها في مجال الديمقراطية، وامتثالها لقرارات الأمم المتحدة، والتزامها الصريح بنزع السلاح النووي، وقيامها بدور الشريك الرئيسي في مجال التنمية، وإسهامها في الدفاع عن مصالح البلدان المتضررة اقتصاديا. وتعتقد بنغلاديش أنه ينبغي أن ينصب التركيز النهائي لأي إصلاح على تعزيز مصداقية المجلس وصورته الديمقراطية من خلال أساليب عمله وعمليات صنع القرار فيه.